

لترميمات المقال

رسالة في اصلاح العقل

سبينوزا

ترجمه جلال الدين سعيد

149.7

ن ب ي

1990

ن . 1

دار الجند للكتاب

قوة نفس

سلسلة يديرها
يوسف الصديق

رسالة في صلاح العقل

سبينوزا

رسالة في إصلاح العقل

ترجمه: جلال الدين سعيد

8 325

التقديم

"...وحتى تقوم اللغة بصرف الأسماء على كل ما ينتشر في الوجود، لا بد أن يُعثر على الكلمة المتفرّدة، على الكلمة الوحيدة [...] إذ أن الوجود يتحدث في كل مكان، وفي كل لحظة ومن خلال كل لغة. وليس العُسر في أن نعثر في الذهن، على الكلمة التي تتوافق والوجود وإنما العُسر في شدّ هذه الكلمة إلى انضباط تفكير حقيقي."

مارتن هايدجر (شعاب...)

تأتي هذه السلسلة إلى مكتبة القارئ العربي حاملة إشارة واضحة إلى "سجين" معرّة النعمان، أبي العلاء، المُعلّم اللُّغز في تراثنا. فوراء "جدية" التسمية التي اختارها لأنضج دواوينه "لزوم ما لا يلزم"، تصل إلى مسامع من استأنس بهذه الشخصية، نبرات ضحكة خافتة يكاد شاعر الفلاسفة يكتُمها وقد أثقلت عليه وحوله عوايس الأمور والصُّروف: ألا ترى أنه ألزم نفسه ونفى في ذات الوقت "ضرورة" هذا اللزوم على غيره ممن لا يتحمّل مثله عناء تطويع اللغة وتلين حجارتها حتى ينفذ إليها الفكر ويفجر فيها المنابع والعيون؟

إنّ هذه السلسلة تتطلّع إلى تخليص الناشر والكاتب والقارئ معاً من الوقوع في لائحة من استحقّ أن تلاحقه ضحكات صاحب "الغفران" إذ أن "لزوميات المقال" التي ستُعنى باستضافة الفكر العالمي الحديث، في الفلسفة والعلوم الإنسان خاصّة، داخل النصّية العربية، ستكون سعيّاً إلى مطمح لن يمكث في الأرض لينفع الناس إلّا إذا قاسمناه القارئ وأبقى على وفائه ويقظته في التفاعل معه والإنفعال به، إعتباراً أن الكتابة والنشر لا يكونان حدثاً بدون إرادة القارئ وفعله، فهو الذي يؤرّخ لولادة الكتاب (أو لموته!) وهو الذي يستدرجه إلى مقاطع إلتهامه مع مواكب المعاصرة أو ينفيه إلى جُفَاء الضحالة والإسفاف إذا هو لم يسترجع خلاله ومنه أصداء قلقه وشواغله ونبض همومه.

ومن أولى مسؤوليات القارئ والكاتب والناشر اليوم - وهم المستبدلون لمواقعهم في عملية واحدة داخل عالم الكتاب - تبقى في التمسك برفضهم البناء لحالة التهافت التي تعيشها ثقافتنا في مواقع التفكير المنظّم القادر، أولاً، على القراءة في هذا التهافت نفسه ثم، وفي مرحلة ثانية أو في ذات الحين، الخروج بهذا الرفض إلى رفضه هو وإثبات الذات في ولادة جديدة لا بدّ منها.

ومن ظواهر هذا التهافت، وهي كثيرة، متداخلة، المفارقة المشلّة بين نصوص هويتنا التي نمتلكها ولم نعد نعيشها ونصوص حداثة أخرى نعيشها ولا نستطيع امتلاكها. فمنذ بداية القرن التاسع عشر - إن لم نقل منذ اندلاع الثورة الفرنسية واستقلال أمريكا الشمالية - ظلّت حوريات بحر الثقافة الأوروبية والغربية تستهويننا، ولا تترك لنا سوى مرّ الاختيارين: أن نشدّ أنفسنا إلى صواري التقوقع والإنعزال عن العالم أو أن نصير إليها فنبقى عند عبوديتها، لانعدام الجاذبيّة في فضاء ضفّتنا المهجورة أو لاستحالة العودة في غياب الجسور.

وإنّ نجح النصّ الشعري العربي خاصّة والنصّ الأدبي عامّة - المسرح والرواية والقصة - في رتق الشباب وتخطيط الممرّات التي تتخطّى إلى الحدّات وتووب منها دون أن يمتصّها الإغتراب ودون أن تُسلب الإعتزاز بانتماثها، فلاّن اللّغة الأدبية تحمل جسورها معها أو هي جسر في ذاتها لا يرسم أفق الدائرة وإنّما يُحدث شوق الاتّساع في الدائرة الإنسانية المشتركة بين كلّ المبدعين: إلّا أن النصّ النظري العربي بقي خارج الثّورات المعرفية الكبرى يلفّق منها أنسجة واهية تارة أو يستورد "المعلبات" تارة أخرى، لاهناً وراء تقليعات المفكرين الجدد والعناوين الغريبة والمدارس والتّيّارات، تاركاً لغة الخطّاب معزولة عن النّفس النظري الكونسي ذلك الذي نسينا تجديده وتهويته منذ إختفاء رواد الزّجّة ومناراتها كإسحاق بن حنين وأبي بشر متى بن يونس وثابت بن قرّة وزيد بن عديّ.

أملنا أن تساهم "لزوميات المقال" - ما استطاعت - في إخصاب لغة الخطّاب النظري وفي الخروج بالفكر العربي إلى فلقٍ صبحه منسباً في إتّجاه التحديث والتنوير والعودة من غربة الذات.

مقدمة

سبينوزا: حياته وآثاره

ولد باروخ سبينوزا بأمستردام في 24 نوفمبر 1632، وهو ينتمي إلى أسرة يهودية برتغالية لاجئة بهولندا. ولقد أراد أبواه أن ينشئاه تنشئة دينية فيبعثاه إلى مدرسة حاخام مشهور يدعى مورتيرا (Morteira) فتعلّم على يديه اللغة العبرية وتلقّن أصول التلمود. ثم التمس سبينوزا دراسة اللغة اللاتينية لدى طبيب يدعى فان دن إنده (Van den Ende)، مما أضاء في عينيه نورا جديدا وساعده على اكتشاف فلاسفة القرون الوسطى، وعلى رأسهم القديس طوماس الأكويني، وفلاسفة عصر النهضة، ومن بينهم فيتشينو وبرونو، وفلاسفة العصر الجديد من أمثال بيكون وهوبس وديكارت. ونظرا إلى ما دأب عليه سبينوزا، منذ كان في الخامسة عشر من عمره، من مجادلة ومحاجة كاتنا تحيّران رجال الدين وتفحمهم، فإنّه سرعان ما اعتق من رتبة الكنيس اليهودي، فخابت آمال الأخبار التي علّقوها عليه طويلا واضطرّهم الأمر، بعد محاولات فاشلة لردعه بالوعد والوعيد، إلى فصله عن الطائفة اليهودية وحرمانه من حقوقه الدينية، وكان ذلك في 27 جويلية 1656. وبإيعاز من الأخبار، حُكم على سبينوزا بحظر الإقامة، فلجأ إلى إحدى ضواحي أمستردام، بعد ما لقيه من محاولة اغتيال من طرف بعض المتعصّبين، وبعد تنازله التلقائي عن حقوقه في تركه أيّيه على إثر ما دبّرت له أخته من دسائس دينية لحرمانه من الميراث.

وبعد مدّة قضّاها بأوفر كرك (Ouwkerk)، استقرّ سبينوزا بقرية رينسبرق (Rijnsburg)، حيث شرع في تأليف "رسالة في إصلاح العقل"، إلا أنّه توقّف عن إنجازها وانتقل إلى فوربرق (Voorburg) حيث أصدر، سنة 1663، الكتاب الوحيد الذي يحمل اسمه وهو كتاب "مبادئ فلسفة ديكارت"، ويتبعه في نفس المجلّد كتاب "خواطر ميتافيزيقية". ولعلّ اهتمام سبينوزا بأحداث الساعة هو ما شغله عن

إتمام الرسالة في إصلاح العقل، وما عطل إنجاز "علم الأخلاق"، من أجل تأليف "الرسالة في اللاهوت والسياسة" (1670). ولقد صدرت هذه الرسالة خفية الإسم، نظرا إلى ظروف القمع والاضطهاد التي كانت سائدة آنذاك، وهي ظروف حثت سبينوزا على الهجرة إلى مدينة لاهاي، حيث صديقه وحاميه جان دي ويت (J. de Witt) الذي حدّد له معاشا بمائتي فلورين. وعلى إثر غزو جيوش لويس الرابع عشر لهولندا، استولى الحزب الأورنجي على الحكم بعد أن أثار الجمهور ضد الأخوين جان وكرنيلوس دي ويت اللذين وقع اغتيالهما والتكيد بهما بأبشع الطرق، مما أثار استياء سبينوزا وتقوّزه الشديد.

وتلقّى سبينوزا، سنة 1673، عرضا من أمير بافاريا للتدريس بجامعة هايدلبرغ، فرفض هذا العرض خوفا من أن يحدّد ذلك من حريته في التفكير.

وفي نهاية جويلية 1675، بادر سبينوزا بطبع "علم الأخلاق" بعد خمس عشرة سنة قضّاها في تأليفه، إلّا أنّه سرعان ما عدل عن طبعه عندما بلغه أنّ بعض الأعداء كانوا له بالمرصاد. أمّا "الرسالة السياسية"، فقد وافاه الأجل قبل أن ينهها، في الواحد والعشرين من فيفري 1677. وفي نفس السنة، قام بعض أصدقائه بنشر مؤلفاته دون ذكر اسم الناشر ومكان الطبع، مع الاكتفاء بالحرف الأوّل من اسم سبينوزا ولقبه. وتحتوي هذه "المؤلفات المخلفة"، حسب الترتيب، على علم الأخلاق، والرسالة السياسية، ورسالة في إصلاح العقل، والمراسلات، وموجز في النحو العبري. ولقد جاءت هذه المؤلفات باللغة اللاتينية ما عدا بعض الرسائل التي ترجمت في مرحلة لاحقة عن اللغة الهولندية. وباستثناء الترجمة الهولندية التي أصدرها فلايزميكر (Glazemaker) للمؤلفات المخلفة، لم يُعد نشر هذه المؤلفات من جديد طيلة القرن الثامن عشر، فلم تنشر إلّا في القرن التاسع عشر الذي شهد طبعات مختلفة لها، أهمّها على الإطلاق طبعة فان فلوتن ولاند (Van Vloten & Land) من سنة 1882 إلى سنة 1884. وتحتوي هذه الطبعة، بالإضافة إلى المؤلفات المذكورة، على رسالة في قوس قزح، ورسالة في بعض الصفحات عن حساب الحظوظ، ومراسلات جديدة لم يقع نشرها في الطبعة السابقة لأنّها كانت مفقودة. وأضيف إلى هذه الطبعة أيضا كتاب مفقود لسبينوزا، اكتشفه فان فلوتن في نسخة أولى عام 1851 ونسخة ثانية عام 1861، قبل أن ينشره سنة 1862، وهو الرسالة الموجزة في الله وفي

الإنسان وسعادته. ومع أن طبعة فان فلوطن ولاند تعتبر طبعة ممتازة، إلا أن طبعة كارل قبهارت (Carl Gebhardt, 1924) النقدية أصبحت مفضلة عليها في نظر الجميع.

أما الطبعات والترجمات باللغة الانجليزية، فمنها ترجمة بويل (A. Boyle) لكتابي علم الأخلاق ورسالة في إصلاح العقل، وترجمة روبنسن (Robinson) للرسالة الموجزة، وأيضا ترجمة نفس الرسالة من قبل وولف (A. Woolf)؛ وتوجد أيضا ترجمة لأعمال سبينوزا الرئيسية قام بها إليويس (R. H. M. Elwes).

وأما الترجمات الفرنسية، فمنها ترجمة علم الأخلاق التي أعدها في بداية القرن الثامن عشر الكونت دي بولانفيليي (Le Comte de Boulainvilliers) والتي نشرت سنة 1907، وترجمة لمجموع أعمال سبينوزا، نشرت في القرن التاسع عشر، وهي من إعداد سيسى (Saisset) وبرات (Prat). أما الترجمة الدقيقة والصارمة التي تعتبر إلى يومنا هذا مرجعا رئيسيا لفلسفة سبينوزا، فهي التي أعدها شارل أبون (Charles Appuhn) منذ سنة 1904، وهي تشمل كل مؤلفات الفيلسوف المعروفة، باستثناء الموجز في النحو العبري، والرسالتين في قوس قزح وفي حساب الحفظ. وتوجد أيضا ترجمة لكتاب علم الأخلاق قام بها قيرينو (Guérinot)، وترجمة للرسالة في إصلاح العقل من إعداد كويري. وصدرت أيضا عن دار غاليمار للنشر، عام 1954، ترجمة جديدة لأعمال سبينوزا اشترك فيها كل من روجي كايوا (R. Caillois) ومادلين فرانسيس (M. francès) وروبير مسراحي (R. Misrahi). وصدرت أخيرا ترجمتان لكتاب علم الأخلاق، الأولى من إعداد برنار بوترا (B. Pautrat) سنة 1988، والثانية من إعداد روبر مسراحي سنة 1990.

المؤلفات الأولى.

كتب سبينوزا، في شهر جويلية من سنة 1663، رسالة إلى صديقه ألدنبرغ يخبره فيها بصدور كتابين له هما مبادئ فلسفة ديكارت وخواطر ميتافيزيقية، كان قد أملاهما على تلميذ شاب شديد الولع بالفلسفة، إعداداً لفكره المتعطش للحقيقة والمتحمس لكل جديد، وتهرباً في نفس الوقت من الإنصاح له عن آرائه الشخصية.

فعلى الرغم من أن مذهب ديكارت قد وُجد له العديد من الأنصار في هولندا، إلا أنه لم يكن المذهب السائد في المدارس الكبرى، بل لقد كان محظورا في عدد منها. لذلك رأى سبينوزا أن مثل هذا المذهب قد يستجيب لفضول تلميذه المتدفع وقد يكون مناسبة له كي يستعدّ لفهم مذهب علم الأخلاق.

ويُعدّ كتاب مبادئ فلسفة ديكارت من أوّل ما ألفه سبينوزا وأحد الكتابين اللّذين نشرهما إبان حياته، باعتبار أن ثانيهما هو الرسالة في اللاهوت والسياسة. ومع أن سبينوزا إنّما يعرض في هذا الكتاب فكر ديكارت، لا فكره هو، فلقد ذاع صيته، نظرا إلى ما توخّاه من دقّة وصرامة في عرض أفكار الفيلسوف الفرنسي بأسلوب هندسي يعتمد الحدود والأوليات والمصادرات والقضايا والبراهين، ونظرا إلى كونه لم يكتف، في بعض المواطن، بالسرد والتحليل بقدر ما جدّ في أن يطبع عرضه بطابع جدالي حاول من خلاله التلميح إلى البعض من آرائه الشخصية والإعداد لها، وذلك بالإلحاح على المبادئ التي كانت تبدو ملائمة لمبادئه الخاصة وبالإقدام على تحوير أفكار ديكارت تارة وتجاوزها أطوارا. فعلى هذا النحو مثلا نجد سبينوزا، في حاشية القضية التاسعة من الباب الأوّل، يستطرد شرحه قائلا: "إنّ الله، ولو أنّه لا جسماني، إلّا أنّه ينبغي مع ذلك أن يُفهم على أنّه يشتمل في ذاته على كلّ الكمالات التي في الامتداد".

فليس من شكّ في أن هذا الكلام لا يوجد مثله عند ديكارت، فهو كلام يجعل من سبينوزا فيلسوفا ديكارتيّا أكثر من ديكارت نفسه؛ ولعلّ هذا ما يبرز بأكثر وضوح في الخواطر الميتافيزيقية (التي نُشرت عقب كتاب المبادئ، مزيدا للشرح والتوضيح) حيث نفهم، ممّا يكتبه سبينوزا، أنّ تبني أقوال ديكارت وطروحه الفلسفية إنّما يفضي بالضرورة إلى تجاوز المذهب الديكارتي نفسه. فمعهما بدا سبينوزا، في كتاب المبادئ وكتاب الخواطر، تلميذا من تلاميذ المدرسة الديكارتيّة، إلّا أنّه كثيرا ما يبتعد عن مبادئ هذه المدرسة، وأغلب الظنّ أنّه كان بهذا يهيء العقول لفلسفة أكثر جرأة هي تلك التي يعرضها في آثاره الأخرى بوجه عام، وفي كتابه علم الأخلاق بوجه خاص.

ولعلّ ما يستشفّه الواحد منّا، إذا ما أكبّ على دراسة كتابي المبادئ والخواطر دراسة دقيقة متأنية، فضلا عن الرسالة الموجزة في الله وفي الإنسان وسعاداته التي أعدّها سبينوزا منذ سنة 1660 والتي يمكن اعتبارها بمثابة المسودة لكتاب علم الأخلاق، هو ما تكتنفه هذه الآثار من بؤادر القول بمذهب وحدة الوجود (Panthéisme)، حتى لقد بقي اسم سبينوزا مقترنا بهذا المذهب وظلّ القول بمهااة الله للطبيعة حجة ضدّ اليهودي "المارق المرتد" الذي، ما إن بدأ يستعدّ لنشر كتاب في "علم الأخلاق" يستهلّه بالبحث في الذات الإلهية وصفاتها وأحوالها، حتى عدل عن ذلك، تخوفاً من تهمة الكفر والإلحاد التي أخذ يكيلها له أعداؤه. ومع ذلك، فليس سبينوزا أوّل من قال بوحدة الوجود ولا هو أوّل من وجّهت له هذه التهمة؛ فقد سبقه في ذلك الكثيرون، ولا سيّما جيوردانو برونو (Giordano Bruno)، إلّا أنّ مذهب برونو لم يشكّل خطراً حقيقياً بالمقارنة مع مذهب سبينوزا، إذ لا تعدو أعمال الفيلسوف الإيطالي أن تكون تلفيقاً مبهماً لرؤى ميتافيزيقية عجز مؤرخو الفلسفة عموماً عن تنظيمها وعرضها وفق نسق واضح متكامل، بينما تظهر فلسفة سبينوزا على شكل بناء واضح المعالم محكم التنظيم تترابط فيه الأفكار والعلل العقلية تترابط الحقائق الرياضية الضرورية. فلعلّ ما يميّز به سبينوزا أنّه منح مذهب وحدة الوجود الأطر العقلية التي كان يفتقر إليها من قبل، مدرجاً إياه ضمن نسقية فلسفية صارمة بعدما كان قائماً على مجرد تخمينات وخواطر متفرقة.

ثم إنّ مذهب وحدة الوجود، رغم تسرّ أصحابه، قد كان مذهباً شائعاً في عصر سبينوزا، وكان يُغري الكثير من الفلاسفة وينفّرهم في ذات الوقت. فمن الطريف أن نلاحظ مثلاً أنّ جلّ كبار فلاسفة القرن السابع عشر كانوا يتقاذفون بتهمة "وحدة الوجود"؛ ولا عجب في ذلك، إذ يكفي أن ننحس قليلاً فكر فينلون (Fénelon) ومالبرانش (Malebranche) ولايبنتز (Leibniz) وغيرهم حتى يقعوا في مذهب وحدة الوجود الذي ما انفكوا يحاربونه ويتبرّؤون منه. ولعلّ هذا الجنوح إلى مذهب وحدة الوجود إنّما يعبر عن ميل طبيعي لدى العقل الميتافيزيقي الذي يبحث دائماً عن المبدأ الأصلي الذي تتحد فيه جميع الظواهر ويرنو بطبعه إلى إثبات وحدة هذا المبدأ المفسّر لجميع الوجود والمنتج له على حدّ السواء.

وهكذا فإن سبينوزا لم يشذ عن القاعدة، وكل ما في الأمر أنه قد جرؤ على التحدث جهرا وعلى الإصدااع بما كان معاصروه يقولونه همساً. إلا أن صاحبنا لم يكتف بالإعراب عما كان يخفيه الآخرون، وإنما هو أعرب عن ذلك بأسلوب لا يدع مجالاً للتردد والشك، أسلوب علماء الهندسة الذين لا يسلّمون بقضية إلا بعد البرهان، ولا ينتقلون إلى المولية إلا بعد التحقق من المتقدمة. فلا بد إذن أن يكون البدء بالعلّة الأولى، وهي الله، ولا بد أن ننسج دوماً على منوال الإقليديين، فننظر في طبيعة الله وصفاته مثلما ننظر في طبيعة المثلث وصفاته. وهذا ما دأب عليه سبينوزا منذ الصفحات الأولى التي افتتح بها كتابه الرئيسي علم الأخلاق.

علم الأخلاق و الرسالة في إصلاح العقل.

اصطنع سبينوزا في كتاب علم الأخلاق منهج الرياضيين في الهندسة، وأسرف في اصطناع هذا المنهج، حتى لقد جاء كتابه أشبه بكتب علماء الهندسة منه بكتب الفلاسفة، لما تضمّنه من تعريفات وبديهيات ومصادرات وقضايا وبراهين وحواشي وما إلى ذلك مما يصطنعه علماء الهندسة في كتبهم ورسائلهم. وفي الواقع، ليس سبينوزا أول من بادر بعرض فلسفته على النمط الهندسي، بل سبقه في ذلك عدد من الفلاسفة، من أمثال فرفوريوس، وبرقلس، ودونس سكوت، وبجرديرك، وج برونو، وابن ميمون، إلخ (راجع في هذا الصدد ما يقوله ولفسون Wolfson في كتابه "The philosophy of Spinoza"، الطبعة الأمريكية، 1969، الجزء الأول، ص 40-41). فمئذ كان سبينوزا مقيماً في رينسبورغ، أي منذ 1661، فهو قد فكّر في عرض مذهبه على النهج الهندسي، وليس أدلّ على ذلك من الرسالة التي بعثها إلى ألدينبورغ، ردّاً على رسالة هذا الأخير بتاريخ 16-26 أوت 1661 (وهي الرسالة رقم 2 في طبعة فان فلوتن ولاند). هذا فضلاً عن تذييل الرسالة الموجزة التي يرجع تأليفها إلى نفس التاريخ تقريباً، حيث نجد محاولة أولى لاصطناع المنهج الهندسي. ثم إن هذا المنهج هو الذي توخاه سبينوزا في مبادئ فلسفة ديكارت، هذا الفيلسوف الذي تبنّى هو الآخر نفس المنهج في ردوده على الاعتراضات الثانية.

ففي الفترة التي قضّاها إذن سبينوزا بقرية رينسبورغ، ألف الجزء الأول من علم الأخلاق في شكله الأصلي، وأرسله إلى بعض أصدقائه ليطلعوا عليه ويدرسوه ويدوا رأيهم فيه. وواصل سبينوزا إنجاز كتابه هذا سنوات طويلة، مرّسلا في كلّ مرة ما أمّته إلى أصدقائه، موصيا إياهم بالأّ يطلعوا أحدا على عمله طالما لم يكمله (انظر الرسالة 28، جوان 1665)، فأطرا عليه بعض التحويرات التي عطلت إنّهائه، رغم أنّه لم يشغله عنه أمر منذ أن أصدر مبادئ فلسفة ديكارت سنة 1663. إلّا أنّه تشاغل فعلا عن هذا العمل إبان الرسالة التي بعثها بتاريخ جوان 1665 إلى أحد أصدقائه متحدثا فيها عمّا يأخذه تأليف علم الأخلاق من وقته، فعكف على تأليف الرسالة في اللاهوت والسياسة، إسهاما منه في التصدي لموجة العنف التي كانت سائدة آنذاك ضدّ حرية التفكير، ورغبة في ضمّ صوته إلى صوت أصدقائه الذين ما انفكوا ينادون بلائكية الدولة وحرية المعتقد. وعلى إثر صدور الرسالة في اللاهوت والسياسة سنة 1670، أكّب سبينوزا من جديد على تأليف علم الأخلاق، بعدما تشبّع في الأثناء بقراءات متنوعة عرّفته مثلا بهوبس (Hobbes) وبالمجادلات التي أثارها مذهبه، ولولا هذه القراءات ما كُتب لعلم الأخلاق أن يكون على شكله الحالي.

وفي نهاية سنة 1674، أمّ سبينوزا تأليف علم الأخلاق ووزّع بعض النسخ من المخطوط الأصلي على أصدقائه وعلى أصدقاء جدد، مثل تشيرنهاوس (Tschirnhaus) وشولر (Schuller). وعلى الرغم ممّا لقيته الرسالة في اللاهوت والسياسة من استنكار شديد من قبل السلطات الدينية التي أقرّت العزم على حظر إصدار أيّ كتاب آخر من تأليف "اليهودي الجحود"، إلّا أنّ سبينوزا كان ينوي نشر كتاب علم الأخلاق، وأخذ الاستعدادات اللازمة لذلك، كما يفيد بذلك المخطوط الذي أرسله إليه ألدنبرغ، بتاريخ 22 جويلية 1675 (انظر الرسالة 62). لكن ردّ سبينوزا على هذا المخطوط يفسّر لنا أسباب تراجعّه، إذ قال: "لقد وصلتني رسالتك بينما كنت على أهبة السّفر إلى أمستردام كي أدع إلى الطّبع الكتاب الذي حدّثك عنه. ولما كنت منشغلا بذلك إذ ذاع نبأ صدور كتاب لي عن الله، حيث أسعى إلى إنكار وجوده، وصدّق بهذا النّبأ عدد كبير جدّا من الأشخاص. فبعض اللاهوتيين (لعلهم أوّل من روّج هذه الإشاعة) قد اغتتموا الفرصة لرفع شكوى ضديّ أمام الأمير والقضاة؛ ثمّ إنّ بعض الديكارتيين الأغبياء الذين عرّفوا بموايدتهم لي لم يجدوا

بُداً، كي يتبرّزوا من كلّ شبهة، من الإعراب في كلّ مقام عن كرههم الشديد لأفكاري ومؤلفاتي. فلما بلغني ذلك من أشخاص جديرين بالثقة، فأخبروني في نفس الوقت بما يدسّه لي اللاهوتيون من مكائد، قرّرت أن أرجع نشر ما أعددت، عسى أن تتضح الأمور، إلّا أنّها، على ما يبدو، تزداد تأزّماً كلّ يوم، ولست أدري حقاً ما سأفعله" (الرسالة 68).

في هذه الفترة بالذات، كان سبينوزا يعاني من مرض عضال أنهكه في هذه السنوات الأخيرة من عمره، فلم يعد بإمكانه مجابهة السّلط الدينية والسياسية المستبدّة؛ لا جرم، "لأنّ فضيلة الإنسان الحرّ تتمثّل في توقّيه للمخاطر بقدر ما تتمثّل في التغلب عليها" (علم الأخلاق، الجزء IV، القضية 69)، ولأنّ رباطة الجأش هي "الرغبة التي يسعى بها كلّ فرد إلى حفظ وجوده وفقاً لما يملكه العقل فحسب" (نفس المصدر، الجزء III، القضية 59، الحاشية).

بقي كتاب علم الأخلاق إذن في درج من أدراج سبينوزا ولم يُنشر إلّا بعد موته، إذ سلّمت حلّ مخطوطاته إلى الناشر ريوبرتس (Rieuwertz) بعد أن كادت تباع مع جملة أمتعته من أجل دفع معالم الدفن، لولا الهبة التي تكرّم بها مجهول من أمستردام تمويلاً لمصاريف طبع مؤلفات الفقيد.

يحتلّ إذن علم الأخلاق مكان الصدارة من بين مؤلفات سبينوزا، رغم أنّه توقّف عن إنجازها مدّة من الزمن من أجل تأليف الرسالة في اللاهوت والسياسة - وهي رسالة ظرفية تعالج أموراً ظرفية، على خلاف "الأخلاق" التي تعبّر عن انعكاس عقل الله الأزلي في الجزء الأزلي من عقل سبينوزا الفاني - ورغم أنّه كتاب لم يشغل فيلسوفنا إلّا بعد تأمل عميق في شروط إصلاح العقل. ولعلّ المقارنة قد تكون عظيمة الفائدة بين علم الأخلاق والرسالة في إصلاح العقل، سيّما وأنّ الإجماع حاصل تقريباً على أنّ علم الأخلاق هو تحقيق للمشروع الذي خطّطه سبينوزا في الرسالة في إصلاح العقل. ففي الجزء الأوّل من هذه الرسالة، يسعى سبينوزا، عن طريق منهج التأمل (Méthode réflexive)، إلى الارتقاء إلى فكرة الله التي هي مبدأ العلم الصحيح وقاعدته. وكان عليه في الجزء الثاني، بعد أن أصبح مشرفاً على نشوء الأشياء وصدورها، أن يشرع، انطلاقاً من فكرة الله وصفاته، في استنباط معلومات صحيحة جديدة، أي في إنشاء العلم الاستنتاجي (La science déductive). لكن،

كما أشار إلى ذلك أندري دربون (A. Darbon)، لم يعد تأليف هذا الجزء الثاني أمراً ضرورياً ما دام سبينوزا قد تقدّم شوطاً كبيراً في إنجاز علم الأخلاق، سيّما وأنّ كلّ ما كان سيتضمّنه من استنتاجات إنّما هي الاستنتاجات ذاتها المؤلفة لجوهر علم الأخلاق¹. وفضلاً عن ذلك يبيّن أندري دربون بكامل الوضوح، في أثناء مناقشته لأطروحة من أطروحات البحّثة فرودنتال (Freudenthal) -الذي يرى أنّ الجزء الناقص من الرسالة في إصلاح العقل كان سيخصّص للأنتولوجيا- أنّ الميتودولوجيا (Méthodologie) والأنتولوجيا (Ontologie) لا تنفصلان إحداهما عن الأخرى في فكر سبينوزا، رغم أنّ الفصل قد يبدو بديهياً اليوم بين الميتودولوجيا ونظرية المعرفة وعلم المنطق والأنتولوجيا والأخلاق، وذلك لأسباب مختلفة، لعلّ أهمّها:

أ- تطوّر العلوم الوضعية التي تعني بدراسة الطبيعة لأغراض تقنية وبرغماتية وبغضّ الطرف عن كلّ تصوّر صميمي لطبيعة الأشياء؛

ب- تأثرنا بفلسفة كانط النقدية التي تحبط مبدئياً كلّ محاولة لتأسيس علم الوجود؛

ج- المنطق الصّوري الذي يهتم بصورة الفكر ولا يبالى بالموضوعات التي ينطبق عليها².

فعلاً، إنّ الحكمة السبينوزية هي، على غرار الحكمة القديمة، كلّ واحد لا ينفصل فيه الجانب المنهجي عن المبحث الأنتولوجي، ولا المبحث الأنتولوجي عن الجانب الإيتولوجي (Ethologique) وعن الغائية الأخلاقية.

مهما تباينت الآراء واختلفت التأويلات³، فالثابت، كما أسلفنا القول، أنّ كتاب علم الأخلاق إنّما هو تحقيق للمشروع الذي خطّطه سبينوزا في الرسالة في إصلاح

1- Cf. André Darbon, "Études spinozistes", Paris, P.U.F, 1946, première partie intitulée: **Le Traité de la Réforme de l'Entendement, sa signification et son économie**, pp. 55-56.

2- راجع أندري دربون، نفس المصدر، الباب الثاني، الدرس الأوّل.

3- ففي نظر يارق يلس (Jarrig Jelles) مثلاً، لم يكمل سبينوزا هذه الرسالة لأنّ "تأليفها بدا له صعباً جدّاً ويتطلّب أبحاثاً عميقة وعلماً لا محدوداً" (يذكره شارل أبون في تقديمه للرسالة في إصلاح العقل، الطبعة الفرنسية عن دار غارنييه فلاماريون للنشر، باريس، 1964، ص 167)؛ وأمّا لانبو (Lagneau) فكان يعتقد أنّ سبينوزا قد توقّف عن الكتابة "لأنّه لم يطبّق المنهج التجريبي ولم يختبره" (انظر مقاله بعنوان "ملاحظات حول سبينوزا"، الصادر بالجلّة الفرنسية

العقل. فإذا كان المطلوب من علم الأخلاق أن يقودنا بتدرّج نحو "معرفة اتحاد النفس الناطقة بالطبيعة كلّها"⁴، فإنّه يجوز النظر إلى الرسالة في إصلاح العقل على أنّها رسالة إعدادية يمهّد بها صاحبها لمشروعه الأخلاقي ويبحث على البحث عن الخير الأعظم. وعلى هذا الاعتبار فإنّه لا ينبغي لغايات هذه الرسالة المنهجية والمعرفية أن تخفي عنّا مقاصدها الأخلاقية، إذ لئن كان طموح سبينوزا الأوّل أن يقدم لنا منهجاً للبحث عن الحقيقة، أو بالأحرى أن يجعلنا في وضع المتفرّج على نشوء هذا المنهج، بل في وضع المشارك فيه، فإنّ استيعاب المنهج وتطبيقه ليسا، في نظره، إلّا من ضمن الشروط الممهّدة لإدراك الخير الأعظم. وكما أشار إلى ذلك روبير مسراحي، فبينما كان ديكارت يبحث عن الحقّ بعقله، وبسكال عن السعادة والخلاص بقلبه، كان سبينوزا يبحث عن كلّ ذلك بعقله، بل "كان يبحث عن الحقّ لغاية السعادة والخلاص"⁵.

ولعلّ من يفتح كتاب سبينوزا في علم الأخلاق سيستغرب لأول وهلة من كون الفيلسوف قد بدأ حديثه عن الله وعن النفس وانفعالاتها قبل الحديث في الأخلاق؛ وقد يذهب به الظنّ إلى أنّ الأبواب الثلاثة الأولى من هذا الكتاب هي أكثر قيمة، في نظر سبينوزا، من البابين الأخيرين اللّذين لعلّهما إضافيان. إلّا أنّ مثل هذا الاعتقاد يشير إلى سوء فهم طموح سبينوزا الحقيقي، الذي يظهر بوضوح منذ الفقرات الأولى من الرسالة في إصلاح العقل، ألا وهو إرشاد الإنسان إلى سُبُل الخلاص في الدنيا قبل الآخرة، بإقناعه أنّ "الغبطة ليست جزاء الفضيلة، وإنّما هي الفضيلة نفسها" (علم الأخلاق، الجزء V، القضية 42). فأخلاق سبينوزا ليست عنصراً أو جزءاً من فلسفته، بل فلسفته كلّها أخلاقية في مبادئها وأسسها وفي أبعادها ومساعدتها. ومع أنّ

Revue de Métaphysique et de Morale، سنة 1895، ص 378؛ وذهب شارل أبهون (Charles Appuhn) إلى أنّ سبينوزا قد انشغل بعمل آخر أوكد من البحث في إصلاح العقل، إذ عكف على تأليف الرسالة في اللاهوت والسياسة، ثم كتاب علم الأخلاق والرسالة السياسية؛ وإنّما تقدّم هذه الأعمال قد أملتّه ظروف القمع والاضطهاد التي أضحت تعيشها هولندا منذ انقلاب الحكم فيها ومنذ اغتيال الأخوين دي ويت (راجع تقديمه للرسالة في إصلاح العقل).

4- راجع أندري دريون، نفس المرجع، ص 55.

5- Cf. Robert Misrahi, *Le désir et la réflexion dans la philosophie de Spinoza*, Paris/Londre/New-York, éd. Gordon & Breach, 1972, p. 100.

الأبواب الأولى من علم الأخلاق تعرض المبادئ الميتافيزيقية التي تقوم عليها المبادئ الأخلاقية، فضلا عن كون المطلوب من هذه الأبواب هو أن تبين لنا ما ينبغي معرفته لكي يصبح المشروع الأخلاقي ممكنا، إلا أن ما يحدد البعد النظري لهذه الأبواب هو السعي إلى بلوغ الخير الأعظم والفوز بالسعادة الحقيقية. إن المشكل الذي يتناوله سينيوزا بالدرجة الأولى لا يتعلق ببداية المعرفة، مثلما الشأن بالنسبة إلى ديكارت مثلا، وإنما هو يتعلق بصحة النفس وسعادتها القصوى (انظر الرسالة في إصلاح العقل، الفقرتان 1 و 2). أما السؤال الذي كان سينيوزا يطرحه على نفسه فهو ليس: "ماذا يجب أن أفعل؟" وإنما: "ماذا يجب أن أفعل كي أفوز بالسعادة؟".

ولن نحيد عن الصواب إذا عرفنا الأخلاق السينيوزية بأنها أخلاق السعادة، وفلسفته بأنها فلسفة الفرح، باعتبار أن الطرح الأخلاقي لقضية الفرح والسعادة في كتاب علم الأخلاق لا يخرج عن نطاق التساؤل الآتي: "كيف أضمن لنفسي أكبر عدد من انفعالات الفرح وأقل عدد من انفعالات الحزن؟".

يبد أن انفعالات الفرح والحزن ترتبط بدرجة تأثرنا بالعالم وتأثرنا فيه. ولكن أوجه انفعالنا تفوق في معظم الأحيان أوجه الفعل عندنا، كما أننا ننسب إلى إرادتنا ما ينتسب في الواقع إلى سلسلة لا محدودة من العلل الضرورية، وهي سلسلة مرتبطة بعدد لا محدود من السلاسل اللامحدودة الأخرى التي تكون معا الوجه الكلي للكون (Facies totius universi)، وهو الله أو الطبيعة (Deus sive Natura).

فإن ينفعل الإنسان هو إذن أن يكون عبدا، أي أن يتحمل عبء الكون بأسره دون وعي منه بذلك، وأن يفعل هو ألا يكون حلقة لا واعية في سلسلة العلل الضرورية، أي أن يكون واعيا تمام الوعي بنفسه وأن تقرن معرفته لنفسه. معرفته للإله والأشياء (Conscious Sui, Dei et Rerum).

وقد يبدو مستحيلا على عقل الإنسان المحدود الإحاطة بالكل اللامحدود، إلا أن الأمر يبدو كذلك فقط بالنسبة إلى من يزيغ عن الطريق السوي للتفلسف، كالمدرسين أو ديكارت. فالمدرسيون يتطلقون من معرفة الأشياء المحسوسة ويرتقون إلى معرفة الله، وهم بهذه الصورة يقلبون نظام الوجود ويعكسون ترتيب الأمور ويسبثون التفلسف، مما ييؤ بهم إلى الوقوع في التناقض فلا يخرجون من جهلهم لطبيعة الله والأشياء (راجع علم الأخلاق، الجزء II، القضية 10، حاشية اللازمة).

وأما ديكارت، فلقد تجاوز المذاهب المدرسية بنقده للمعرفة الحسية وباعتباره الإله والنفس جوهرين عقليين يدركان بالعقل بصورة قبلية، إلا أنه قد تعذر عليه، نظرا إلى منطلقه المثالي، الخروج من الذاتية وفهم الوجود. إن الفصل الذي أقامته فلسفة الكوجيطو بين عقلنا البشري والعقل الإلهي لم يساعدها على إدراك الوجود، وحكم على العقل البشري بالركود النهائي في حدود ضيقة لا تناسب طموحه الأصلي. فكل من الفلسفة المدرسية والفلسفة الديكارتية قد عجزت عن منح العقل البشري الدفعة اللازمة كي يتطور بصورة لانهائية، حسب النظام الضروري الذي ينطلق من المبادئ لبلوغ النتائج. وهكذا فبينما كانت معالجة ديكارت لطبيعة النفس البشرية ("التأمل الثاني") سابقة لتأمله في الذات الإلهية ("التأمل الثالث")، كان تأمل سبينوزا في الذات الإلهية (الجزء الأول من علم الأخلاق) سابقا لبحثه في طبيعة النفس وأصلها (الجزء الثاني). وليس هذا القلب اعتباطيا، لأن الله، كما لاحظ مرسيلال غيرو (M. Guérout)⁶، هو، بالنسبة إلى النفس التي يتضمنها كفكرة من أفكار عقله، المبدأ الوحيد الذي يفسر وجودها ووعيا لذاتها وللأشياء؛ فلا بد إذن من الشروع في البحث في الله وأن نجعل منه مبدأ نشوء المعرفة الإنسانية وتكونها. إن معرفة طبيعة الله الحقيقية هي ما يسمح بانصهار عقل الإنسان المحدود في عقل الله اللامحدود وبإدراك أن قوة الفكر فيها ليست غير قوة الفكر الإلهي، "وبهذا نعلم أننا نثبت فيه وهو فينا بأنه آتانا من روحه"⁷.

ومن هذا المنظور نفهم لماذا يستهلّ سبينوزا كتاب "الأيثقا" بالنظر في طبيعة الله وفي أمور ما بعد طبيعية أخرى مثل: الجوهر، الصفة، الحال، العلة الذاتية، إلخ، قبل أن يتناول بالدرس القضايا الأخلاقية التي يوحى بها عنوان كتابه. ولقد كتب سبينوزا في هذا الصدد، مخاطبا بليينبارغ (G. Blyenberg): "إن ما طلبته من توضيح يتعلق بجزء كبير من "الأخلاق" التي، كما هو معلوم، تتأسس على الميتافيزيقا والفيزيقا"⁸.

6- M. Guérout, "Spinoza", T.2, "L'Ame" (Ethique 2), Paris, Aubier-Montaigne, 1974, chap. 1, paragraphe 1, page 7.

7- يوحنا، الرسالة الأولى، 4، 13، يذكره سبينوزا في مستهلّ رسالته في اللاهوت والسياسة، ترجمة حسن حنفي.

8- الرسالة 27، إلى بليينبارغ.

ينحصر دور الميتافيزيقا إذن، عند الفيلسوف الهولندي، في البحث عن أسس الأخلاق؛ وكلّما انصبّ اهتمامه على المباحث الطبيعية، كان ذلك بقدر ما يقتضيه تأسيس الأخلاق لا غير.

الرسالة في اللاهوت والسياسة و الرسالة السياسية.

صدرت الرسالة في اللاهوت والسياسة سنة 1670، في وقت كان فيه الجدل محتدماً حول مسائل الوحي والنبوة والمعجزات، وأيضاً حول حرية الاعتقاد والتفكير. ونجد ذكراً لهذه الرسالة في مکتوب بعثه سبينوزا إلى ألدنبروغ في سبتمبر 1665، حيث قال: "إنني منشغل الآن بإعداد رسالة أبين فيها كيف ينبغي أن تكون نظرنا إلى الكتاب المقدس. أمّا الدواعي التي جعلتني أقدم على هذا العمل فهي: أولاً ما يتخبط فيه اللاهوتيون من أحكام مسبقة، وهي في اعتقادي أكبر عائق أمام دراسة الفلسفة؛ ولهذا سأحدّ في دحضها وفي تخلص العقول منها قدر ما أستطيع؛ وهي ثانياً ما عهدته من آراء باطلة لدى عمّة الناس، إذ ما انفكوا يتهمونني بالإلحاد، فرأيت نفسي مرغماً على تصحيح رأيهم في قدر الإمكان؛ وهي ثالثاً ما أملكه من رغبة في الذود بكلّ الطّرق عن حرية القول والتفكير، بعدما غدت هذه الحرية على قباب قوسين من الانقراض في بلدنا هذا، نتيجةً للسلطة الكبرى التي وُضعت بين أيدي القساوسة".

ولم تكن الرسالة في اللاهوت والسياسة هذه "التي تمّ تأليفها في جهنم من طرف اليهودي المارق المرتدّ وبمساعدة من الشيطان" بمجرد رسالة ظرفية، إذ طرح فيها سبينوزا قضية حرية التفكير، لا في عصر من العصور أو في بلد محدّد، وإنّما في جميع العصور وكلّ الأمصار. في هذا السّياق تندرج دعوة سبينوزا إلى الفصل بين الدّين والدولة، من أجل وضع حدّ نهائي لطغيان رجل السياسة الذي يتستّر وراء راية الدين ويتدرّع به أمام غضب الجمهور، وأيضاً من أجل الحيلولة دون تدخّل رجل الدّين في شؤون المجتمع والسياسة ودون تطفله على حياة الأفراد العامة والخاصة.

أمّا الرسالة السياسية، فلقد ألفها سبينوزا في الفترة ما بين 1675 و1677، فحال الموت دون إتمامها ونشرت على ما هي عليه، وفيها توسّع صاحبها في تحليل المبادئ التي وضعها في الرسالة اللاهوتية السياسية، فتناول بالدرس مسألة الدولة والمملك والأنظمة الملكية والأرستقراطية والديمقراطية.

وفي كلتا الرسائلتين، لا يبدو الطرح السياسي غريبا عن نسق علم الأخلاق، سيما أن سبينوزا قد أخذ عهدا على نفسه كي لا يثبت أمرا من الأمور إلا باستنباطه من الطبيعة الإنسانية ذاتها، وهذا مفاد قوله في الفقرة الرابعة من الباب الأول من الرسالة السياسية: "لما عكفت على بحث المسألة السياسية، لم أرغب في التسليم بأي أمر جديد أو غير معلوم، وكلّ رغبتني كانت أن أثبت، بعقل يقينية لا يظاها الشك، ما يكون ملائما أحسن ملائمة للتجربة والممارسة، بمعنى أن أستنبط ذلك من بحثي للطبيعة الإنسانية. وسعيا مني إلى التحلي، أثناء بحثي هذا، بنفس حرية التفكير التي نألفها عادة في المباحث الرياضية، فإني قد بذلت قصارى جهدي كي لا أنظر إلى أعمال الناس نظرة الساخر المستهزئ، وكي لا أرثي لها ولا أحقد عليها، فأجد سبيلا إذّاك إلى معرفتها معرفة صادقة صحيحة. وهكذا فلقد نظرت إلى انفعالات الإنسان، من حبّ وكرهية وغضب وحسد وخيلاء وشفقة، وما إليها من حركات النفس الأخرى، لا على أنها عيوب، وإنما على أنها من خاصيات الطبيعة الإنسانية، أي على أنها أحوال تنتمي إليها مثلما تنتمي الظواهر الجوية من حرارة وبرد وعاصفة ورعد وما إليها إلى طبيعة الجو".

انطلاقاً من هذه الاعتبار، يبدأ سبينوزا بإثبات أنه لا معنى للشرع ولا للأخلاق في طور الطبيعة، وأن كلّ ما يكتسبه من معنى إنما يتم بفضل الإنسان وبفضل الدولة، مما يحدو إلى التساؤل حول شروط تأسيس المجتمع المدني وحول العوامل التي تجعل البشر، رغم أنهم لا يعيشون عموماً على مقتضى العقل ورغم انقيادهم وراء رغباتهم وأهوائهم، إلا أنهم يتفوقون بعضهم مع بعض ويتجاوزون خوفهم واحتراز بعضهم من بعض. ولقد تبين لسبينوزا أنّ السرّ في كلّ ذلك هو ما تقدّمه الحياة المدنية من وعود، وما تشهده حياة البشر من وعود متبادلة. فإذا قيل لسبينوزا إنّ من سمات البشر عدم البقاء على العهد وعدم الوفاء بالوعد، وفقاً لقانون رئيسي من قوانين ديناميكا الأهواء التي وضعها سبينوزا نفسه مفاده أنّ كلّ امرئ إنما يسعى باستمرار إلى ما يجد فيه فائدته وما يرى فيه مصلحته الشخصية، فإنّ مثل هذا الاعتراف يسهل ردّه، باعتبار أنّ الوفاء بالوعد يغدو أمراً ضرورياً كلّما وقع ربطه بالحشية، وفقاً لقانون آخر من قوانين ديناميكا الأهواء مفاده أنّه "لا أحد يتخلّى عمّا يراه خيراً، إلا إذا كان ذلك أملاً في خير أعظم أو خوفاً من أذية أعظم، ولا أحد

يقدم على ما يراه شراً، إلا إذا كان ذلك تفادياً لشرٍّ أعظم أو أملاً في خير أعظم (...). فهذا القانون مرسوم في الطبيعة الإنسانية بغاية الشدة، حتى أنه ينبغي اعتباره في عداد الحقائق الأزلية التي ليس بإمكان أحد أن يجهلها"⁹.

يبدو إذن أنّ تناول سبينوزا لشروط الحياة الاجتماعية لا يختلف عن تناوله لشروط حياة الفرد العاطفية: فهذا التناول إنما منطلقه لغة العاطفة والوجدان، أي لغة الفرح والحزن والأمل والخشية.

ورغم ذلك فإن السياسة عند سبينوزا ليست مجرد بديل لمذهب أخلاقي عسير يتعدّر على العامة أن تعمل بمبادئه وتعيش على مقتضاه، بقدر ما أنها مدخل ضروري ومرحلة ممهدة للأخلاق الحقيقية. فغاية الدولة إنما هي غاية سياسية وغاية أخلاقية على حدّ السواء، إذ أنها تمنح الفرد الوسائل الضرورية لتأنيسه وتحقّق له ظروف رغد العيش، فيتمّ بذلك خلاص الجميع في كنف العدل والمساواة بالنسبة إلى العامة، وفي كنف الغبطة والسعادة الحقيقيتين بالنسبة إلى الخاصة. ولما كان المواطنون، كما عرفهم سبينوزا في رسالته اللاهوتية السياسية، هم أولئك الذين تحرّروا من الحاجة، بل من الحاجة والخشية على حدّ السواء، فإن الصعوبة تتمثّل في كيفية التوفيق بين ما تتطلبه الدولة من المواطنين من طاعة وانضباط، وما تسعى إليه من ضرورة توجيههم بموجب الأمل، لا بموجب الخشية.

ولعلّ أهم نقطة يتجاوز فيها سبينوزا الفلسفات السياسية السابقة تتمثّل في كونه لا يتناول بالدّرس ضعف الأنظمة السياسية وعجزها، وإنما هو يركّز بحثه حول العوامل الخفية التي تحقّق لها طول العمر. فلو قارنا بين التصورات القديمة للدولة والتصور الذي يقدمه سبينوزا، لأمكن تلخيص ذلك فيما يلي: أولاً، يقابل السابقون بين أنواع من الأنظمة السياسية ويفضّلون بعضها على بعض باعتبار أنّ بعضها أكمل من بعض؛ أمّا سبينوزا فهو يرفض هذه المقابلة ويرى، رغم ميله الشخصي إلى النظام الديمقراطي، أنّ كلّ نظام سياسي يبقى قابلاً دائماً للاكتمال، وأنّ لكلّ نظام صورة مثلى يمكنه أن يحققها لنفسه؛ ثانياً، يقابل منظّرو الفكر السياسي بين الحكم الليبرالي والحكم المطلق، بينما يتجاوز سبينوزا مرّة أخرى هذه المقابلة ويرى أنّ الحكم الليبرالي

9- رسالة في اللاهوت والسياسة، الفصل 16؛ انظر أيضاً علم الأخلاق، الباب الرابع، القضية 7.

يؤول حتما إلى الفوضى، والحكم المطلق سرعان ما يتحوّل إلى حكم جائر مستبدّ؛ أمّا الأنظمة الديمقراطية، فإنّ قوّة الدولة فيها تصطدم دائما بقوّة الجمهور التي تمنعها من التحوّل إلى دولة مستبدّة، وقوّة الجمهور تصطدم دائما بقوّة الدولة التي تمنعها من بثّ البلبلة والفوضى في المجتمع؛ ثالثا، يوجد من بين المنظرين السياسيين من هو من أنصار السّلم ومن هو من أنصار الحرب، أي من يرى في حالة السّلم شرطا ضروريا لبقاء الدولة، ومن يرى في الحرب شرطا أفضل لبقائها وتقدّمها الحضاري؛ أمّا سبينوزا، فهو ليس من دعاة السّلم ولا هو من دعاة الحرب، لأنّ كلّ دولة تختار دائما الوضع الذي يلائمها ويفيدها، وفقا لقانون "الكوناتوس" (أي نزوع كلّ كائن إلى البقاء في كيانه والاستمرار فيه) الذي يحدّد سلوك الأفراد وسلوك الدّول والجماعات على حدّ سواء.

هذه إذن أهمّ المصنّفات التي يتألّف منها التراث الفلسفي لسبينوزا، وكلّ هذه المصنّفات قد نشرت باللّغة اللاتينية أولا، فيما عدا الرسالة الموجزة التي ضاع أصلها اللاتيني وحفظت لها ترجمتان هولنديتان نشرتا سنة 1852.

* * *

اعتمدنا في ترجمة هذه الرسالة على المصادر التالية:

- Spinoza, **Traité de la réforme de l'entendement**, in **Oeuvres 1**, Garnier-Flammarion, ed. 1964, trad. de Charles Appuhn.
- Spinoza, **Traité de la réforme de l'entendement**, in **Oeuvres complètes**, Bibliothèque de la Pléiade, N.R.F., Gallimard, 1954, texte traduit, présenté et annoté par R. Caillois, M. Francès et R. Misrahi.
- Spinoza, **Traité de la réforme de l'entendement**, trad. de Bernard Rousset avec texte latin en regard, Paris, Librairie philosophique J. Vrin, 1992.

سبينوزا

رسالة في إصلاح العقل

وفي أفضل منهج نسله لمعرفة الأشياء معرفة صحيحة

في اصلاح العقل

(1) بعدما علّمتني التجربة أنّ أكثر صروف الدهر تواترا في حياة الإنسان إنّما هي في معظمها تافهة باطلة، وبعدها اتّضح لي أنّ الأشياء التي كانت في نظري موضوعا للخشية أو سببا من أسباب الخوف لا تنطوي في ذاتها لا على الخير ولا على الشرّ، إلّا إذا اعتبرنا ما تثيره هذه الأشياء في النفس من حركة، عقدت العزم أخيرا على البحث فيما إذا كان يوجد شيء يكون خيرا حقيقيا قابلا للتوصيل، تزهد النفس فيما عداه ولا تتأثر بسواه، بحيث يجعلها اكتشاف هذا الخير وامتلاكه مبتهجة أبدا أعظم ابتهاج. قلتُ: عقدت العزم أخيرا، إذ يبدو فعلا، للوهلة الأولى، أنّه من العبث أن يتنازل المرء عن الثابت في سبيل ما لم يثبت بعد؛ وهكذا فقد ظهرت لي الزايا التي قد أجنيتها من الثراء والمجد، والتي ينبغي أن أتخلّى عنها إذا رمت العكوف بجدّ على بعض المشاريع الجديدة: فإذا كانت السعادة العظمى في الثراء والمجد، أكون قد تنازلت عنها؛ أمّا إذا لم تكن فيهما، فإنّ تعلّقي بهذه الزايا دون غيرها سيجعلني أفقد السعادة المنشودة أيضا. ساورني القلق إذن، فتساءلت عمّا إذا كان بوسعي أن أؤسّس حياة جديدة، أو على الأقل أن أكون واقفا تماما أوّسسه دون أن أغيّر من نظام حياتي القديم ولا من سلوكي المألوف شيئا. حاولت ذلك طويلا، دون جدوى؛ إذ أنّ أكثر الأحداث تواترا في حياة الناس، تلك التي ينظرون إليها، مثلما يستخلص من أعمالهم كلّها، على أنّها الخير الأعظم، إنّما هي تنحصر في ثلاثة: الثراء والمجد واللذة الحسّية، وهي تشغل الفكر عن التركيز على أيّ خير آخر؛ فالنفس تتعلّق باللذة كما لو كانت قد وجدت الخير الذي تتراح إليه، فتكون عاجزة إلى أقصى حدّ عن التفكير في خير آخر؛ ومن جهة أخرى، يتلو المتعة حزن شديد يُربك الفكر ويضعفه ويثبطه؛ أمّا السعي إلى الثراء والمجد، فهو لا يشغل الفكر أقلّ من اللذة؛ ولا سيّما السعي إلى

الثراء، إذا كنّا نبحث عنه لذاته¹، لأنه سيظهر آنذاك بمظهر الخير الأعظم؛ وأمّا المجد، فهو يشغل الفكر ويصرفه عن كل شيء آخر، لأننا ننظر إليه في الغالب على أنه الخير بذاته وعلى أنه الغاية القصوى التي ترمي إليها جميع أعمالنا. ثم إن الثراء والمجد لا يعقبهما الندم، مثلما الحال بالنسبة إلى اللذة؛ بل على العكس من ذلك، كلما زاد فوزنا بأحدهما، زاد شعورنا بالفرح، وزاد بالتالي دأبنا أكثر فأكثر على مضاعفتهم؛ لكن لو شأنا بعض الظروف أن تخيب آمالنا، لانتابنا آنذاك حزنٌ شديدٌ. وأخيراً فإن المجد يقف هو الآخر حائلاً كبيراً، لأن الفوز به يقتضي من المرء أن يوجّه حياته وفقاً لما يراه الناس، أي أن يتجنّب ما يتجنبونه عموماً وأن يسعى إلى ما يسعون إليه.

(2) لما رأيت إذن أن تلك الأمور تقف عائقاً أمام مشروع تحقيق حياة جديدة، وأن التقابل بينها وبين هذا المشروع له من الشدّة ما يدفعني بالضرورة إلى التخلّي إمّا عنها وإمّا عنه، وجدت نفسي مرغماً على البحث عن الاختيار الأفضل؛ فعلاً، لقد بدا لي، كما قلت، أنني كنت أريد التفريط في خير ثابت من أجل خير غير ثابت. إلّا أن قليلاً من الانتباه جعلني أتبيّن أنني، لو تنازلت عن تلك الأشياء، دأباً على تأسيس حياة جديدة، أكون قد تخلّيت عن خير غير ثابت بطبعه، مثلما يُستخلص بوضوح من الملاحظات السابقة، من أجل خير غير ثابت، لا بطبعه (إذ كنت أبحث عن خير لا يتزعزع)، وإنّما فقط من حيث الفوز به. وبعد نظر طويل، اقتنعت بأنني، لو فكّرت ملياً في الموضوع، سأتنازل عن شرّ ثابت من أجل خير ثابت. لقد رأيت نفسي حقاً في خطر كبير، مدفوعاً إلى البحث بكلّ ما أوتيت من قوّة عن علاج ما، حتّى لو كان هذا العلاج مشكوكاً فيه، شأنني شأن المريض المصاب بداء قاتل، والذي يرى أنه سيهلك لا محالة لو لم يحصل على الدواء المطلوب، فتراه مرغماً على البحث عنه بكلّ قواه، حتّى لو كان غير متحقّق منه، لأن كلّ أمل متوقّف عليه. إلّا أن الأشياء التي يلهث وراءها عامّة الناس لا تبخل علينا فقط بالعلاج المفيد لحفظ كيانتنا،

1- كان برسعي الإسهاب في معالجة هذه النقطة وتدقيقها باعتبار حالات كثيرة على انفصال: كالثراء المرغوب فيه لذاته، أو لذات المجد أو اللذة أو الصّحة، أو من أجل تقدّم العلوم والفنون؛ لكن لما كنت سأتناول هذه الاعتبارات في مجال آخر، رأيت أنه لا داعي هنا لفحصها فحصاً دقيقاً.

وإنما هي تحول دونه، فتكون في الغالب سببا في هلاك من يملكها، وتكون دائما سببا في هلاك من تملكه.

(3) ولدينا فعلا أمثلة عديدة عن أشخاص عانوا الاضطهاد والموت بسبب ثرواتهم، وأيضا عن أشخاص عرّضوا أنفسهم لمخاطر عديدة سعياً وراء الكسب والمال، فكلفهم جنونهم حياتهم. وليس أقلّ منهم عدد الأشخاص الذين عانوا الأمرين بسبب سعيهم إلى بلوغ المجد أو الاحتفاظ به. وأخيرا لا يحصى عدد أولئك الذين عجل حبّهم المفرط للذة موتهم. ويبدو أنّ هذه الشرور متأية عن توقّف سعادتنا وبؤسنا على نقطة واحدة هي: بأيّ شيء تربطنا عاطفة الحبّ؟ فالشيء غير المحبوب لن تنشأ حوله خصومة؛ فلو هلك هذا الشيء، ما شعرنا بالحزن؛ ولو أصبح بحوزة غيرنا، ما حسدناه عليه وما شعرنا لا بالخوف ولا بالكراهية، وبإيجاز، ما حصل في أنفسنا أيّ اضطراب. وعلى العكس من ذلك، تكون جميع هذه الانفعالات من نصيبنا إذا كان موضوع حبّنا الأشياء الفانية، كالأشياء التي تحدّثنا عنها سابقا. أمّا إذا أحببنا شيئا أزلنا لامتناهيا، فحبّنا هذا سيملاً أنفسنا بهجة خالصة من كلّ حزن، فيكون خليقا بأن نرغب فيه ونشتاق إليه بكلّ قوانا. بيد أنّي لم أكتب عبثا الكلمات التالية: لو فكرت فقط مليّا في الموضوع. إذ مهما كان إدراكي لما تقدّم إدراكا واضحا، فإنّي لم أستطع بعد أن أتخلّى تماما عن الخيرات المادية وعن الملذّات والمجد.

(4) نقطة واحدة ظلّت واضحة: فبينما كنت منشغلا بهذه الخواطر، إذ بي أنحوّل من التفكير في الأشياء الفانية إلى التفكير الجدّي في سنّ حياة جديدة؛ فوجدت في ذلك الراحة والسلوان، وتبيّن لي أن الشرّ ليس من طبيعة رافضة لكلّ علاج. وفي الحقيقة، كانت فترات الراحة هذه في بادئ الأمر نادرة وقصيرة جدا، إلاّ أنّها أصبحت أكثر تواترا ودواما بقدر ما تحسّنت معرفتي للخير الحق، ولا سيّما بعد ما اتّضح لي أنّه لا مضرّة في الكسب واللّذة والمجد ما لم تكن رغبتني في هذه الأشياء لذاتها وطالما نظرت إليها على أنّها وسائل في خدمة غاية أخرى. فإذا كان السعي

إليها باعتبارها وسائل، فإنها لن تتخطى درجة معينة، وبدلاً من أن تضر، فإنها ستساعد كثيراً على بلوغ الهدف المرسوم، مثلما سأتين لاحقاً.

(5) سأقتصر هنا على تلخيص ما أعنيه بالخير الحق، وما أقصده أيضاً بالخير الأعظم. ولكي يستقيم فهم ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الخير والشر يقالان بمعنى نسبي، حتى أن شيئاً يقال حسناً أو قبيحاً حسب الزاوية التي نعتبره منها؛ وكذا الشأن بالنسبة إلى الكامل والناقص. وفعلاً، لن نقول عن أي شيء، منظوراً إليه من جهة طبيعته الخاصة، إنه كامل أو ناقص، سيما إذا علمنا أن كل ما يحدث إنما يحدث وفق نظام أزلي ووفق قوانين طبيعية محددة. ولما كان الإنسان غير قادر في هذه الأثناء على إدراك هذا النظام بفكره، وكان يتخيل طبيعة بشرية تفوقه قوة بكثير ولا يرى أي مانع لاكتساب طبيعة تمانلها، فإنه قد وجد نفسه مدفوعاً إلى البحث عن وسائل تقوده إلى هذا الكمال، فسمي خيراً حقيقياً كل ما ساعده على ذلك، وكان الخير الأعظم في نظره في أن يتمتع بمثل هذه الطبيعة، صفة أشخاص آخرين إذا أمكن. فما عسى أن تكون هذه الطبيعة؟ سأشرح ذلك في أوانه، وسأبين³ أنها تتمثل في معرفة اتحاد الفكر بالطبيعة كلها. وعلى ذلك فإن الغاية التي أرمي إليها هي أن أكتسب هذه الطبيعة وأن أبذل قصارى جهدي كيما يكتسبها معي الكثيرون، لأن نصيباً من سعادتي يتمثل في السعي من أجل أن يدرك الآخرون ما أدركه بوضوح، بحيث يتفق فهمهم وتتفق رغباتهم اتفاقاً تاماً مع فهمي الخاص ورغباتي الشخصية. ويقتضي بلوغ هذه الغاية⁴ معرفة الطبيعة بالقدر الكافي لاكتساب ما نصبو إليه من كمال طبيعتنا؛ وينبغي، في مرحلة ثانية، أن نكون مجتمعاً يكون على نحو ما نرغب فيه، بحيث يتسنى لأكثر عدد ممكن من الأشخاص بلوغ الهدف المنشود بأيسر الطرق الممكنة وأسلمها. ولا بد أن نعكف بعد ذلك على فلسفة الأخلاق وعلم التربية، فضلاً عن علم الطب، لما للصحة من دور هام في سياق مشروعنا؛ ثم لما كان الفن يسهل العديد من الأعمال التي لولاه لبقيت شاقة، ولما كان، زيادة على ذلك، يوفر الكثير من الوقت ويسهم في متعة الحياة، فإن علم الميكانيكا يبقى جديراً بتقديرنا. إلا

3- سأشرح ذلك بأكثر إسهاب عندما يحين الأوان.

4- لاحظوا أنني لن أعنى هنا إلا بإحصاء العلوم الضرورية لموضوعنا ولن أنظر في ترابطها.

أنه لا بدّ قبل كلّ شيء من التفكير في وسيلة لشفاء العقل وتطهيره قدر الإمكان حتى يوفّق في إدراك الأمور على أحسن وجه ودونما خطأ. ويغدو جلياً من الآن، في نظر كلّ واحد، أنني أريد توجيه جميع العلوم نحو غاية واحدة وهدف أوحد، وهو بلوغ ذلك الكمال الإنساني الأعظم الذي تحدّثت عنه؛ وبالتالي ينبغي أن نطرح عرض الحائط كلّ ما لا يفيدنا في العلوم للإقتراب من هدفنا؛ وباختصار، يجب أن نوجّه كلّ أعمالنا وأفكارنا في اتجاه هذه الغاية. لكن، في أثناء انشغالنا بها وسهرنا على إبقاء العقل في الطريق السويّ، لا بدّ لنا أن نعيش، ولا بدّ بالتالي أن نضع عدداً من القواعد ننظر إليها على أنها قواعد جيّدة، وهي:

(6) I - أن يكون حديثنا في مستوى عامّة الناس وأن نسلّك سلوكاً يروق لهم ولا يمنعنا من بلوغ هدفنا؛ فنحن قد نجني الكثير من ذلك، بشرط أن ننزل عند رغباتهم قدر الإمكان؛ هذا فضلاً عن أننا سنجد بهذه الطريقة آذاناً صاغية للحقيقة.

(7) II - أن تتمتع بملذّات الدنّيا في حدود ما يساعد على حفظ الصّحة.

(8) III - ألا نرغب في المال ولا في أيّ خير آخر إلّا بقدر ما يفيدنا في حفظ حياتنا وصحتنا وفي الامتثال لطبائع المجتمع التي لا تناقض هدفنا.

(9) بعد هذه القواعد، أشرع بادئ ذي بدء في القيام بما ينبغي القيام به قبل كلّ شيء، أعني في إصلاح العقل وجعله قادراً على إدراك الأشياء إدراكاً يسمح لنا ببلوغ الهدف المنشود. ولأجل ذلك، يتطلّب النظام الطبيعي أن أستعرض كلّ ضروب الإدراك التي استعملتها إلى حدّ الآن للإثبات أو النفي بأمان، حتّى أختار أفضلها وأشرع في الوقت نفسه في معرفة قواي ومعرفة طبيعتي التي أرغب في السموّ بها إلى مستوى الكمال.

(10) وبعد إمعان نظر، رأيت من الأفضل أن أختصر هذه الضروب في أربعة:

5- ثمة في العلوم غاية واحدة ينبغي أن نوجّه نحوها جميع هذه العلوم.

(11) I - يوجد إدراك مكتسب بالسمع أو بواسطة علامة اصطلاحية تواضعية.

(12) II - يوجد إدراك مكتسب بالتجربة المبهمة، أعني بتجربة لا يحددها العقل؛ وهي تُدعى كذلك لأنها حدثت اتفاقاً فلم تكذبها أية تجربة فبقيت راسخة فينا.

(13) III - يوجد إدراك تُستنبط فيه ماهية بعض الأشياء من أشياء أخرى، إلا أن ذلك لا يتم بصورة مطابقة، مثلما يحدث⁶ عندما نستنبط من المعلول علته، أو عندما نخرج بنتيجة انطلاقاً من بعض الكليات المصحوبة دوماً ببعض الخصائص.

(14) IV - يوجد أخيراً إدراك للشيء بمماهيته وحدها، أو من خلال معرفة علته القريبة.

(15) إليكم أمثلة توضّح ما تقدّم: فأنا أعرف عن طريق السمع فقط يوم ميلادي، ومن والديّ، وأشياء أخرى ما شككت فيها أبداً. وأعرف بالتجربة المبهمة أنني ساموت، وإن كنت أؤكد ذلك فلأنني شاهدت أمثالي يموتون، مع أنهم لم يعيشوا كلّهم نفس الفترة من الزمن ولم تكن نهايتهم بسبب مرض واحد. وأعرف بالتجربة المبهمة أيضاً أن الزيت وقود للنار وأنّ الماء يطفئها، وأنّ الكلب حيوان نابح والإنسان حيوان ناطق؛ وعلى نحو ذلك تعلّمت معظم الأشياء التي تستخدم في الحياة العملية. انظروا الآن كيف تُستنتج بعض الأمور من أمور أخرى: فنحن نستنتج بوضوح، عندما ندرك أننا نحسّ ببعض الأجسام ولا نحسّ بأيّ جسم آخر، أنّ النفس⁷ متّحدة بالجسم وأنّ اتّحادها هذا علّة ذلك الإحساس. إلا أنّنا لن نستطيع البتّة أن

6- في هذه الحالة نحن لا نعرف شيئاً عن العلّة عدا ما نعتبره في المعلول؛ ويبدو ذلك جلياً إذا نظرنا إلى عجزنا عن إثبات هذه العلّة بشيء آخر غير الألفاظ العامة هذه: "يوجد إذن شيء ما"، "توجد إذن قوّة ما"، إلخ، أو هذه الألفاظ السالبة: "ليس الأمر إذن هذا أو ذاك"، إلخ. أمّا في الحالة الثانية، فإنه يُنسب إلى العلّة، فضلاً عن المعلول، شيء مدرك بوضوح، مثلما سنرى من خلال المثال الذي سنقدّمه؛ إلا أنّنا لا نتجاوز بهذه الصورة مستوى الخصائص ولا ندرك ماهية الشيء الجزئية.

7- نرى بوضوح من خلال المثال المذكور أنّنا لا نعي بهذا الاتّحاد شيئاً آخر غير الإحساس ذاته؛ فانطلاقاً من هذا المعلول نستنتج علّة لا غلّك عنها أيّة معلومة.

نفهم بهذه الصورة فيما يتمثل هذا الإحساس أو هذا الاتحاد. وكذا الشأن عندما نتعرف على طبيعة الإبصار وعلى إحدى خصائصه التي تجعلنا نرى الشيء، إذا نظرنا إليه من بعيد، أصغر مما يكون عليه لو نظرنا إليه من قريب، فنستنتج من ذلك⁸ أنّ الشمس أعظم مما تبدو لنا، وأشياء أخرى من نفس القبيل. وأخيراً، فإننا ندرك الشيء بماهيته وحدها عندما نعرف، بناء على معرفتنا لشيء من الأشياء، ما معنى أن نعرف شيئاً من الأشياء، أو عندما نعرف، بناء على معرفتنا لماهية النفس، أنّها متحدة بالجسم. فهذا النوع من المعرفة هو الذي يجعلنا ندرك أن اثنين مع ثلاثة يساويان خمسة، وأنّ خطين موازيين لثالث متوازيان، وما إلى ذلك. ومع ذلك فإنّ الأشياء التي تمكّنت من معرفتها إلى حدّ الآن بهذا النوع من المعرفة هي جدّ قليلة.

(16) وحتى يتسنى فهم كلّ ما تقدّم على أحسن وجه، سأعتمد أخيراً على مثال واحد: فلنفرض ثلاثة أعداد، ولنبحث عن عدد رابع يكون نسبته إلى الثالث كنسبة الثاني إلى الأوّل. يردّد التجار هنا أنّهم يعلمون كيفية الحصول على هذا العدد الرابع، لأنهم لم ينسوا بعدّ الطريقة التي حفظوها عن معلّميهم دوغما برهان. ويستخلص آخرون مبدأ كلياً من خبرتهم للحالات بسيطة؛ فقد يكون العدد الرابع معلوماً مثلما في النسبة 2 ، 4 ، 3 ، 6 ، إذ تُبين التجربة أنّه إذا قسمنا على العدد الأوّل حاصل ضرب الثاني في الثالث فإنّ خارج القسمة يكون 6 ؛ فلما حصلوا بهذه العملية على العدد نفسه الذي كانوا يعلمون أنّه الرابع المناسب المطلوب، استنتجوا من ذلك أنّ هذه العملية تسمح دائماً بالحصول على العدد الرابع المناسب. أمّا الرياضيون فإنّهم يعلمون أيّ الأعداد متناسبة، انطلاقاً من برهان إقليدس (القضية 19، الباب VII)، وهم يستنتجون ذلك من طبيعة النسبة ومن خاصيتها تلك التي تقول إنّ حاصل ضرب العدد الأوّل في الرابع يساوي حاصل ضرب العدد الثاني في الثالث؛ غير أنّهم لا يرون بوضوح تامّ النسبة الموجودة بين الأعداد؛ وإن كانوا يرونها فليس ذلك

8- لا يمكن أن نطمئن إلى مثل هذا الاستنتاج، على الرغم من بدايته، إلّا إذا كنّا على حذر شديد؛ فلو لم ننتبه إلى ذلك انتباهاً شديداً، لوقعنا لتوتاً في الخطأ: إذ عندما نتصوّر الأشياء على هذا النحو من التجريد ولا نتصوّر ماهيتها الحقيقية، سرعان ما تتدخل المخيلة فيتولّد عنها الاختلاط. ذلك أنّ الناس يتصوّرون، بواسطة المخيلة، الواحد متعدّداً، ويطلقون على الكيفيات التي يتصوّرونها بحرّة ومزولة ومبهمة أسماء يستعملونها للإشارة إلى أشياء أخرى مألوفة أكثر؛ فإذا بهم يتخيّلون الأوّل على نحو تخيلهم للثانية التي أطلقوا عليها بادئ ذي بدء تلك الأسماء.

بمقتضى قضية إقليدس، وإنما يرونها بصورة حدسية ودون أن يقوموا بأية عملية. وحتى نختار الآن من بين ضروب الإدراك هذه أفضلها، فالمطلوب أن نستعرض بإيجاز الوسائل الضرورية لبلوغ غايتنا، وهي:

(17) I- أن نعرف طبيعتنا التي نرغب في السموّ بها إلى غاية الكمال حقّ المعرفة، وأن تكون معرفتنا لطبيعة الأشياء معرفة وافية.

(18) II- وذلك حتى نستخلص منها على أحسن وجه مواطن الاختلاف والتناسب والتقابل بين الأشياء.

(19) III- فندرك أحسن إدراك فيما تفيد هذه الأشياء وفيما لا تفيد.

(20) IV- فنقارن النتيجة بطبيعة الإنسان وقدرته. وبهذه الصورة ستبرز قمة الكمال التي بوسع الإنسان أن يبلغها.

(21) وبعد هذه الاعتبارات، لتبيّن أيّ ضرب من ضروب الإدراك على المرء أن يختار:

(22) فمن الواضح أنّ مجرد السّمع، فضلا عن أنه ضرب مشكوك فيه جدّا، لن يسمح لنا بإدراك ماهية أيّ شيء من الأشياء، كما هو يبيّن في مثالنا. إلّا أنّنا لا نستطيع معرفة الوجود الشخصي لشيء من الأشياء ما لم تكن لدينا معرفة بمماهيته، كما سنرى ذلك لاحقا؛ ونستنتج من ذلك أنّه ينبغي إقصاء اليقين الحاصل عن طريق السّمع من العلوم. وفعلا لا أحد يمكنه أن يتأثر بمجرّد السّمع ودون نشاط عقلي مسبق.

(23) وفيما يتعلق بالضرب الثاني⁹ من ضروب الإدراك، فلا أحد يمكنه القول بأنّه يملك فكرة عن النسبة التي يبحث عنها. فضلا عن أنّ هذه المعرفة مشكوك فيها

9- سأحدّث هنا أكثر قليلا عن التجربة، وسأتناول بالدرس منهج الفلاسفة التحريبيين والفلاسفة الجدد.

كثيرا وليست معرفة نهائية، فإننا لن ندرك بالتجربة المبهمة أبدا غير أعراض الأشياء الطبيعية، ولن يكون إدراكنا للأعراض إدراكا واضحا إلا إذا حصلت لدينا قبل ذلك معرفة بالماهيات. وبالتالي فلا بدّ من استبعاد هذا النوع من المعرفة أيضا.

(24) وعلى خلاف ما سبق، يجب أن نقول عن الضرب الثالث من ضروب المعرفة أنّه يقدّم لنا فكرة الشيء، كما أنّه يسمح بالاستنتاج دونما خوف من الوقوع في الخطأ. إلا أنّه لا يفيد بذاته في بلوغ الكمال.

(25) الضرب الرابع هو الضرب الوحيد الذي يدرك ماهية الشيء التامة دونما خرف من الوقوع في الخطأ، وبالتالي فعلينا باستخدامه بوجه خاص. كيف يكون استخدامه حتى يتمّ إدراك الأشياء المجهولة إدراكا واضحا سريعا من هذا النوع، هذا ما سندأب على شرحه.

(26) والآن، بعد أن عرفنا أيّ نوع من المعرفة يلزمنا، يجب أن نشير إلى السبيل والمنهج اللذين سيقوداننا إلى معرفة الأشياء الواجب معرفتها بهذا النوع من المعرفة. لذلك لا بدّ أن نلاحظ، بادئ ذي بدء، أنّ البحث لن يتواصل هنا إلى ما لا نهاية له، وأنّ الكشف عن أفضل طريقة للبحث عن الحقيقة لن يجعلنا بحاجة إلى طريقة نبحث بها عن طريقة البحث تلك، ولا إلى طريقة ثالثة للبحث عن الطريقة الثانية، وهكذا دواليك بلا نهاية، إذ أننا لن نصل أبدا بهذا النحو إلى معرفة الحقيقة ولا حتى إلى آية معرفة. ولا يختلف ذلك عمّا نشاهده في صناعة الأدوات المادية التي يصدق عليها نفس الاستدلال. فصناعة الحديد تجعلنا بحاجة إلى مطرقة، وللحصول على المطرقة لا بدّ من صنعها، ويستوجب صنعها مطرقة أخرى وأدوات أخرى، ويبقى الحصول على هذه الأدوات رهن أدوات أخرى، وهكذا دواليك بلا نهاية. وقد يجعل ذلك بعضهم يجهد نفسه بدون جدوى للرهنة على أنّ الناس لا يقدرّون على صناعة الحديد. وفي الحقيقة، لقد استطاع الناس إنجاز أعمال بسيطة جدّا بواسطة أدوات طبيعية، مع أنّ مجهودهم كان مضنيا ومنقوصا. ثمّ أنجزوا أعمالا أصعب منها، بأقلّ عناء وأكثر كمال، وواصلوا على هذا الدرب بدءا بأبسط الأعمال، فصنعوا الأدوات وأنجزوا بها أدوات جديدة وأعمالا أخرى، إلى أن حقّقوا أعمالا في غاية الصعوبة، وكان ذلك

بأقلّ عناء ممكن. وعلى نحو ذلك يصنع العقل بقوّته الفطرية¹⁰ أدوات عقلية يضاعف بها قواه لغاية تحقيق أعمال¹¹ عقلية أخرى؛ ويستخرج من هذه الأخيرة أدوات جديدة تساعد على مواصلة البحث أكثر فأكثر، ويبقى على هذا الدّرب إلى أن يبلغ قمّة الحكمة. فكون العقل ينشط بهذه الصورة، ذاك ما يمكن أن نتبينه بكامل السهولة، بشرط أن نفهم فيما يتمثل منهج البحث عن الحقيقة وما هي الأدوات الطبيعية التي يحتاجها العقل لإنشاء أدوات أخرى تساعد على المضّيّ قدما إلى الأمام. وحتى أثبت ذلك، سأنهج على التوال التالي:

(27) تختلف الفكرة الصحيحة¹² (إذ تملك حقّا فكرة صحيحة) عمّا هي فكرته: فالدائرة شيء، وفكرة الدائرة شيء آخر غيرها. وفعلا، ليست فكرة الدائرة شيئا يملك مركزا ومحيطا كالدائرة نفسها، كما أنّ فكرة الجسم ليست الجسم نفسه. ولما كانت الفكرة الصحيحة مختلفة عمّا هي فكرته، كانت أيضا شيئا معقولا بذاته؛ أي أنه يمكن للفكرة، من حيث ماهيتها الصورية، أن تكون موضوعا لماهية موضوعية أخرى، وأن تكون هذه الماهية الموضوعية بدورها، منظورا إليها في ذاتها، شيئا واقعيّا ومعقولا، وهكذا بلا نهاية. فزيد مثلا موضوع واقعي؛ ولكنّ فكرة زيد الصحيحة هي ماهية زيد الموضوعية، كما أنّها في ذاتها شيء واقعي مختلف تمام الاختلاف عن زيد نفسه؛ وبالتالي فلمّا كانت فكرة زيد شيئا واقعيّا مالكا لماهيته الشخصية، فهي أيضا شيء معقول، أي أنّها موضوع فكرة أخرى، وهذه الفكرة تملك في ذاتها موضوعيا كلّ ما تملكه فكرة زيد صوريا، وتملك فكرة فكرة زيد هي الأخرى ماهيةً قد تكون بدورها موضوعا لفكرة أخرى، وهكذا بلا نهاية. وبوسع كلّ واحد أن

10- أعني بالقوّة الفطرية ما لم يكن ناتجا فينا بفعل أسباب خارجية؛ سوف أشرح ذلك لاحقا في الفلسفي.

(الأرجح أنّ ما يقصده سبينوزا بفلسفته هو الجزء المفقود من رسالته في إصلاح العقل؛ ولعلّه لم يولّف هذا الجزء، الذي كان سيعرض فيه مذهبه الميتافيزيقي، حتى لا يقع في تكرار مؤلفه الرئيسي علم الأخلاق، إذ شرع بعد في إنجازه.) (الترجم)

11- اكتفي هنا بالإشارة فقط إلى هذه الأعمال، وسوف أشرح في الفلسفي فيما تتمثل هذه الأعمال.

12- لنلاحظ أنّ غايتنا ليست فقط إثبات ما سبق قوله، وإنما هي أيضا أن نتبين أنّنا توخينا إلى حدّ الآن الطريق السوي، وأن تثبت في ذات الوقت أشياء أخرى كثيرة لا مندلوجة عنها.

يختبر ذلك، إذ يرى أنه يعلم من هو زيد، وأنه يعلم أنه يعلم ذلك، وأنه يعلم أيضا أنه يعلم علمه بذلك، إلخ. ويتضح من ذلك أن فهمنا لماهية زيد لا يقتضي بالضرورة فهم فكرة زيد ذاتها، ولا فهم فكرة فكرة زيد. وهذا معناه أنني لست بحاجة، كي أعرف، أن أعرف أنني أعرف، ولا أن أعرف أنني أعرف أنني أعرف، تماما مثلما أنني لست بحاجة، كي أفهم ماهية المثلث، أن أفهم ماهية الدائرة¹³. ففي سياق هذه الأفكار، العكس هو ما يحدث: فحتى أعرف أنني أعرف، لا بد أن أعرف أولا. وينتج عن ذلك بكل بداهة أن اليقين لا يعدو أن يكون شيئا خارج الماهية الموضوعية ذاتها؛ أي أن الطريقة التي ندرك بها الماهية الموضوعية إنما هي اليقين عينه. وينتج من جديد بكل بداهة أن التثبت من الحقيقة لا يتطلب أية علامة عدا امتلاك الفكرة الصحيحة؛ إذ، كما سبق أن بينت، لست بحاجة، كي أعرف، أن أعرف أنني أعرف. ويترتب على ذلك بوضوح أنه لا أحد يستطيع أن يعرف طبيعة اليقين الأعظم باستثناء من كانت لديه الفكرة التامة أو الماهية الموضوعية لشيء من الأشياء: فهذا بديهي، لأن اليقين والماهية الموضوعية شيء واحد. ولما كانت الحقيقة لا تحتاج إلى أية علامة، وإنما يكفي أن نملك الماهيات الموضوعية أو، الأمران سيان، أن نملك أفكار الأشياء حتى نقضي على كل شك، فإنه ينتج عن ذلك أن المنهج الصحيح لا يتمثل في البحث عن العلامة التي تعرّفنا بالحقيقة بعد الانتهاء من اكتساب الأفكار، وإنما هذا المنهج هو الطريق إلى الحقيقة ذاتها أو إلى ماهيات الأشياء الموضوعية أو إلى الأفكار (فجميع هذه الألفاظ لها دلالة واحدة)، مبحوثة حسب الترتيب المطلوب¹⁴. وفي المقابل، لا بد للمنهج أن ينظر في عمليتي الاستدلال والفهم؛ أي أن المنهج ليس الاستدلال ذاته الذي تفهم به علل الأشياء، ولا هو فهم هذه العلل، بقدر ما أنه فهم الفكرة الصحيحة بفصلها عن الأفكار الأخرى وبحث طبيعتها، مما يسمح بمعرفة قدرتنا على الفهم وإرغام فكرنا، وفقا لهذا المعيار، على فهم كل ما ينبغي فهمه، فنمده بقواعد ثابتة تساعد على تجنب المباحث المضنية التي لا طائل من ورائها. وعلى هذا فإن المنهج لا يعدو أن يكون إلا المعرفة التأملية، أو فكرة الفكرة. وعما أنه

13- لاحظوا أننا لا نتساءل هنا كيف مُنحنا الماهية الموضوعية الأولى بالفطرة؛ فهذا السؤال يندرج ضمن دراسة الطبيعة حيث سيطول شرحه وحيث سنبين في نفس الوقت أنه لا وجود لخارج الفكرة لا للإنبيات ولا للنفي ولا لآية إرادة.

14- فيم يتمثل هذا البحث داخل النفس، هذا ما ستشرحه فلسفتي.

يتعذر أن توجد فكرة الفكرة قبل أن توجد الفكرة أولاً، فإن المنهج يبقى متعذراً ما لم توجد هذه الفكرة أولاً. وبالتالي فإن المنهج القويم هو المنهج الذي يبين كيف ينبغي أن نوجه فكرنا وفقاً لقاعدة الفكرة الصحيحة.

(28) ثم لما كانت العلاقة الموجودة بين فكرتين اثنتين هي نفس العلاقة الموجودة بين فكرتيهما الصورتين، فإنه ينتج أن المعرفة التأملية التي تنطبق على فكرة الكائن الأكمل تفوق المعرفة التأملية للأفكار الأخرى، أي أن المنهج الأكمل هو المنهج الذي يبين كيف ينبغي توجيه الفكر وفق معيار فكرة الكائن الأكمل. انطلاقاً من هذا الاعتبار، ويقدر ما يكون الفكر مدركا لأشياء أكثر، نرى كيف يكتسب هذا الفكر أدوات جديدة تسمح له بالمضي قدماً في عملية الفهم بأكثر سهولة. وكما يمكن استخلاصه مما تقدم، لا بدّ بادئ ذي بدء من وجود فكرة صحيحة تكون عندنا بمثابة الأداة الفطرية التي يسمح فهمها بفهم الاختلاف بين إدراك كهذا والإدراكات الأخرى؛ ففي ذلك ينحصر قسم من المنهج. ولما كان من الواضح بذاته أنه بقدر ما تكون معرفة الفكر لأشياء طبيعية أكثر يكون فهمه لذاته فهماً أفضل، فإنه يترتب على ذلك أن هذا القسم من المنهج يكون أكثر كمالاً بقدر ما تكون معرفة الفكر لأشياء أكثر، وأنه يصبح على غاية الكمال إذا ما دأب الفكر على معرفة الكائن الأكمل وعلى تأمله. وفضلاً عن ذلك فإنه كلما كانت إحاطة الفكر بأشياء أكثر، كان فهمه لقواه الشخصية ولنظام الطبيعة فهماً أفضل؛ ولكن كلما كان فهمه لقواه الشخصية فهماً أفضل، سهل عليه التوجه والسلوك وفق قواعد معينة؛ وكلما كان فهمه لنظام الطبيعة فهماً أفضل، تيسر له تجنب الترهات؛ فالمنهج كله يتمثل في ذلك، كما سبق أن قلنا. ثم إن ما يحصل للفكرة موضوعياً يحصل أيضاً لموضوعها في الواقع. وبالتالي فلو وجد في الطبيعة شيء لا علاقة له بالأشياء الأخرى وكان لهذا الشيء ماهية موضوعية موافقة تماماً لماهيته الصورية، لما كانت لماهيته الموضوعية أية علاقة¹⁵ أيضاً بالأفكار الأخرى، أي لما استطعنا أن نستنبط منها أي شيء. وعلى العكس من ذلك فإن الأشياء التي تربط بينها صلات، مثل جميع الأشياء الموجودة في الطبيعة، يمكنها أن تدرك ويمكن لماهيته الموضوعية أن تعقد فيما بينها نفس الصلات، أي أنه

15- أن تكون لشيء ما علاقة بأشياء أخرى، هو أن ينتج عن أشياء أخرى أو أن ينتجها.

يمكن استنباط أفكار أخرى منها، فتعقد هذه الأفكار بدورها صلات مع أفكار أخرى، فتكاثر بهذه الصورة الأدوات التي تسمح بالمضيّ قدما إلى الأمام. هذا ما دأبنا على إثباته. ثم، وبناء على آخر أقوالنا -وهو أنه لا بدّ للفكرة أن تتناسب تماما مع ماهيتها الصورية- نستنتج بغاية الوضوح أنه لا بدّ لفكرنا، كي يتمثل مشهد الطبيعة، أن يستخلص جميع أفكاره انطلاقا من الفكرة التي تمثل منشأ الطبيعة وأصلها، بحيث تكون هذه الفكرة نفسها مصدرا للأفكار الأخرى.

(29) ولعلّ الواحد منا سيتعجب هنا، بعد أن قلنا إنّ المنهج الجيد هو المنهج الذي يبين كيف يكون توجيه الفكر وفقا لمعيار الفكرة الصحيحة، من كوننا نثبت ذلك بواسطة الاستدلال: فهذا قد يفيد بأنّ الأمر ليس ثابتا بذاته. وقد نُسأل أيضا عما إذا كان استدلالنا هذا استللا جيدا؛ فإذا كان كذلك، فلا بدّ أن ننطلق من الفكرة المسلّم بها؛ لكن لما كانت نقطة الانطلاق هذه تحتاج بدورها إلى برهان، فلا بدّ من استدلال ثان نبرهن به على الأوّل، ولا بدّ من ثالث للبرهنة على الثاني، وهلمّ جرا. لكن جوابي هو ذا: لو شئت الأقدار أن يتوغّل شخص ما في تقصّي الطبيعة، وذلك باكتساب أفكار جديدة وفق النظام المطلوب ووفق معيار الفكرة الصحيحة، لما شكّ هذا الشخص أبدا في الحقيقة¹⁶ التي سيتحصّل عليها بهذه الصورة، لأنّ الحقيقة، كما أثبتنا، تكشف ذاتها بذاتها، ولترتبت على ذلك جميع الأمور بتلقاء نفسها. إلّا أن ذلك لا يحصل أبدا، أو قلّ ما يحصل؛ وعلى هذا وجدت نفسي مرغما على وضع هذه المبادئ، حتى نستطيع الفوز، على ضوء تخطيط مسبق، بما لم يكن لنا الحظّ فيه، وحتى يغدو من الواضح أنّنا لا نحتاج، لبناء الحقيقة والاستدلال على أحسن وجه، إلى أية أداة عدا الحقيقة نفسها والاستدلال الجيد نفسه: فأنا قد أثبت الاستدلال الجيد ولا أزال أثبته بفعل الاستدلال الجيد نفسه. هذا فضلا عن أنّ الناس يألّفون أيضا بهذه الصورة التأمّلات الباطنية. أمّا السبب الذي يجعل دارس الطبيعة لا يوجّه بحثه في الاتجاه المناسب إلّا في حالات نادرة جدّا، فهو يتمثل أوّلا في الأحكام المسبقة التي سنعرض أسبابها لاحقا في فلسفتنا. ثم إنّ توحيّ هذا الاتجاه يتطلّب الكثير من الدقة والتمييز، وهذا لا يتحقّق إلّا بالثابرة والعناء الشديدين. والسبب الأخير هو الوضع

16- مثلما لا نشكّ أبدا في الحقيقة التي نملكها.

الخاص بشؤون البشر، وهو وضع متغير إلى أقصى حد، مثلما أثبتنا سابقا. وتوجد أسباب أخرى لن نبحتها هنا.

(30) وإذا سألتني بعضهم لماذا لم أقدم أنا بالذات، بادئ ذي بدء، على عرض حقائق الطبيعة وفقا للنظام الملائم، سيما أن الحقيقة تكشف ذاتها بذاتها، فإني أجيبه بأن أدعوه إلى عدم إبطال ما قد يعترضه من قضايا مناقضة للآراء الشائعة، وأن يأخذ أولا بعين الاعتبار نظام استدلالنا عليها. وإذا كنت سيقنع بأننا قد فزنا بالحقيقة؛ هذا ما دفعني إلى البدء بهذه المقدمات.

(31) وبعد هذا كله، فإذا بقي بعض التشككين مترددا أمام الحقيقة الأولى ذاتها وأمام جميع الحقائق التي تستنتج منها وفقا للقاعدة، فإما أنه ينطق بخلاف ما يضمن، وإما أن نسلم لا محالة بوجود أشخاص عميان البصيرة، سواء منذ ولادتهم أو بسبب الأحكام المسبقة، أي بسبب بعض الأعراض الخارجية. وفعلا فإن هؤلاء الأشخاص لا يشعرون حتى بذواتهم؛ فإذا أثبتوا أمرا أو شكوا فيه، وجدتهم لا يعلمون أنهم بصدد الإثبات أو الشك؛ ثم إنك تراهم يقولون إنهم لا يعلمون شيئا، ويصدعون بجهلهم بعدم علمهم هذا؛ بل إنهم لا يتفوهون بذلك إطلاقا، لأنهم يخشون التسليم بأنهم موجودون، والحال أنهم لا يعلمون شيئا؛ وهكذا فلا مناص لهم في نهاية الأمر من ملازمة الصمت، خوفا من التسليم. عما قد تُشتم عليه رائحة الحقيقة. وأخيرا، لا داعي للحديث معهم في العلوم، لأن متطلبات الحياة والمجتمع تضطّرهم إلى التسليم بوجودهم الشخصي وإلى البحث عما يفيدهم والقسم بالإثبات والنفي على أمور جد كثيرة. وفعلا، إذا أثبت لهم أمرا، وجدتهم لا يعلمون ما إذا كان برهانك جيدا أو فاسدا. وإذا نفوا أو سلموا أو عارضوا، وجدتهم لا يعلمون أنهم ينفون أو يسلمون أو يعارضون. وعلى ذلك يجب أن ننظر إليهم على أنهم آلات صماء فاقدة تماما للتفكير.

(32) لنعد الآن إلى مشروعنا: لقد حددنا أولا الغاية التي نسعى إلى توجيه جميع أفكارنا نحوها؛ وتعرفنا ثانيا على أفضل إدراك يسمح لنا بتحقيق كمانا؛ وتعرفنا ثالثا

على أوّل سبيل ينبغي أن يسلكه الفكر حتى يكون منطلقه سليماً: فهو يتمثل، بعد التسليم بفكرة صحيحة، في اتخاذها معياراً للتّوغل في البحث وفق قوانين ثابتة. وحتى يتسنى تحقيق ذلك على أحسن وجه، فالمطلوب من المنهج: أولاً، أن يميّز الفكرة الصحيحة عمّا سواها من الإدراكات، وأن يحفظ الفكر من هذه الأخيرة؛ ثانياً، أن يضبط القواعد التي تسمح، وفقاً لهذا المعيار، بإدراك الأمور المجهولة؛ ثالثاً، أن يؤسّس نظاماً يجنبنا عناء البحث في الأمور التافهة. وبعد أن تعرّفنا على هذا المنهج، رأينا، رابعاً، أنّه سيكون أكمل المناهج إذا ما حصلت لدينا فكرة الكائن الأكمل. وبالتالي فعلياً، بادئ ذي بدء، أن ندأب على بلوغ معرفة هذا الكائن بأسرع ما يمكن.

(33) لنبدأ إذن بالقسم الأوّل من المنهج، وهو يتمثل، كما قلنا، في تمييز الفكرة الصحيحة عن الإدراكات الأخرى وفصلها عنها، وفي منع الفكر من الخلط بين الأفكار الباطلة والوهمية والمشكوك فيها من جهة، والأفكار الصحيحة من جهة أخرى؛ فغاييتي هنا أن أفسّر ذلك بإسهاب، كيما يقف القارئ على معرفة أمر ضروري، ولأنّ الكثيرين يشكّون في الأفكار الصحيحة نفسها، لكونهم لم يتنبهوا إلى ما يميّز الإدراك الصحيح عن جميع الإدراكات الأخرى؛ حتّى أنّهم أضحوا شبيهين بأشخاص لا يشكّون، طالما كانوا يقظين، في أنّهم في حالة يقظة، إلّا أنّهم، بعد أن يذهب بهم الظنّ، وهم في حالة حلم، مثلما يحدث غالباً، إلى أنّهم في حالة يقظة، وبعد أن يتبيّنوا أنّهم مخطئون، يخامرهم الشكّ في حالات اليقظة نفسها. والسبب في ذلك أنّهم لم يميّزوا أبداً بين النّوم واليقظة. لكن أعلن منذ الآن أنّني لن أنظر هنا في ماهية كلّ إدراك ولن أفسّر هذه الماهية بعلمتها القرية، فهذا سأنطرق إليه في فلسفتي؛ لكن سأعرض فقط ما يتطلّب المنهج، أي أنّني سأنظر في موضوع الإدراكات الباطلة والمشكوك فيها والوهمية، وفي سبيل الخلاص منها. وعلى ذلك فإنّ بحثنا الأوّل سيدور حول الفكرة الوهمية.

(34) فلما كان كلّ إدراك إمّا أنّه إدراكٌ للشيء بوصفه موجوداً، وإمّا إدراك للماهية فحسب، ولما كانت معظم الأروهام تتعلّق بالأشياء بوصفها موجودة، فإنّ

حديثي سيدور أولاً حول الحالة هذه، أي الحالة التي يكون فيها الوجود وحده موهوماً، ويكون فيها الشيء الموهوم بهذه الصورة مفهوماً أو من المفروض أن يكون كذلك. فأننا أتوهم مثلاً أن زيدا، الذي أعرفه، أت إلى المنزل ليزورني¹⁷، وأمور أخرى من نفس القبيل. ثم أسأل: بم تتعلق هذه الفكرة؟ أرى أنها تتعلق بالممكنات فحسب، لا بالضروريات ولا بالمستحيلات. فأننا أسمى مستحيلاً الشيء الذي، لو سلمنا بوجوده، انطوت طبيعته على تناقض، وضرورياً الشيء الذي، لو لم نسلم بوجوده، انطوت طبيعته على تناقض، وممكناً الشيء الذي، سواء سلمنا بوجوده أو بعدم وجوده، لا ينطوي، بطبيعته ذاتها، على تناقض، إلا أن وجوب وجوده أو امتناعه يرتبط بأسباب تبقى مجهولة لدينا طالما توهمنا وجوده. وعليه فلو كان هذا الوجوب أو الامتناع، المرتبط بأسباب خارجية، معلوماً لدينا، لما توهمنا هذا الشيء البتة. وينتج عن ذلك أنه لو وجد إله أو كائن عليم، لما توهم شيئاً إطلاقاً. ذلك أنه، فيما يتعلق بنا نحن، لا يمكنني، بعدما علمت أنني موجود¹⁸، أن أتوهم أنني موجود أو غير موجود؛ ولا يمكنني أيضاً أن أتوهم فيلاً يمر عبر ثقب إبرة؛ ولا أن أتوهم الإله موجوداً أو غير موجود بعد أن تمت لي معرفة طبيعته¹⁹؛ وكذا الشأن بالنسبة إلى الخيمر* الذي تتناقض طبيعته مع وجوده. ويترتب على ذلك ما قلته بوضوح، وهو أن الوهم الذي نتحدث عنه هنا لا علاقة له بالحقائق الأزلية²⁰. لكن، قبل أن أواصل، لا بد أن أشير إلى أن الفرق بين ماهية شيء ما وماهية شيء آخر هو الفرق بالذات بين وجود الأول أو كونه بالفعل ووجود الثاني أو كونه بالفعل. فلو أردنا مثلاً تصوّر

17- انظر أسفله ملاحظتنا المتعلقة بالفرضيات التي لدينا عنها معرفة واضحة؛ فالوهم هو أن نقول إن بعض الأشياء بالذات موجودة في الأجرام السماوية.

18- ما دام الأمر يتعلق هنا بحقيقة، إذا أحسنا فهمها، كشفت عن ذاتها بذاتها، فإن مثلاً واحداً يكفي ويغني عن الرهان. وكذا الشأن بالنسبة إلى القضية المتناقضة، التي يبرز بطلانها حالما نتأملها، مثلما سنتبين ذلك بعد حين عندما سنتطرق من جديد إلى الوهم المتعلق بالماهية.

19- لنلاحظ أنه إذا كان العديد من الناس يصريحون أنهم يشكون في وجود الله، فيما أنهم لا يملكون سوى اسمه، وإما أنهم يحتلقون وهما يطلقون عليه اسم الله؛ وهذا لا يناسب طبيعة الله، مثلما سنبين ذلك في أوامه.

* - الخيمر (Chimère) حيوان أسطوري له رأس أسد وجسم شاة وذنب حية (المترجم).

20- سأبين قريباً أنه لا علاقة لأي وهم بالحقائق الأزلية. فأننا أعني بالحقيقة الأزلية القضية التي، إذا كانت موجبة، لا يمكنها أبداً أن تصبح سالبة. وهكذا فالحقيقة الأزلية الأولى أن يكون الله موجوداً؛ أما كون آدم يفكر، فهذه ليست حقيقة أزلية. وكون الخيمر غير موجود، فهذه حقيقة أزلية؛ أما كون آدم لا يفكر فهذه ليست حقيقة أزلية.

وجود آدم انطلاقا من الوجود عموما، فهذا معناه أننا نريد أن نتصور ماهية آدم بالنظر إلى طبيعة الوجود، وتعريف آدم في نهاية الأمر بأنه كائن موجود. وعلى هذا فكلما كان تصورنا للوجود تصورا عاما، كان تصورنا له تصورا مختلطاً، وسهل أن نتوهم نسبته إلى كل شيء؛ وعلى العكس من ذلك، فكلما كان تصورنا له تصورا جزئيا، كان إدراكنا له إدراكا أوضح واستعصى علينا، عندما لا ننتبه إلى نظام الطبيعة، أن نتوهم نسبته إلى شيء آخر؛ فهذا ما تجدر الإشارة إليه.

(35) لننظر الآن فيما يوصف عادة بأنه وهمي، رغم أننا ندرك بوضوح أن الشيء ليس على نحو ما نتوهم. فعلى سبيل المثال، لا شيء يمنعني، على الرغم من أنني أعلم أن الأرض مكورة، من القول بأنها نصف مكورة، وأنها شبيهة بنصف برتقالة فوق صحن، أو أن أقول إن الشمس تتحرك حول الأرض، وأمور أخرى من هذا القبيل. فلو أمعنا النظر في هذه الحالات، لما رأينا فيها ما يناقض أقوالنا السابقة، بشرط أن نلاحظ أولا أننا قد نكون أخطأنا في بعض الأحيان وأصبحنا الآن نعي أخطاءنا؛ وأتينا نستطيع أن نتوهم، أو على الأقل أن نسلّم بأن أناسا آخرين يقومون بنفس الخطأ أو قد يقعون فيه مثلما وقعنا سابقا. قلتُ نستطيع أن نتوهم ذلك طالما لم نر في الأمر لا محالة ولا ضرورة. لذلك فعندما أقول لبعضهم ليست الأرض مكورة، فكل ما في الأمر أنني أتذكر الخطأ الذي لعلني وقعت فيه أو كان بالإمكان أن أقع فيه سابقا، فأتوهم أو أفترض أن الشخص الذي أتحدث إليه ما زال مخطئا أو قد يقع في الخطأ. إنني أتوهم ذلك، كما قلت، طالما لم أر في الأمر محالة ولا ضرورة؛ لكن، لو رأيت ذلك، ما أمكنني أن أتوهم شيئا إطلاقا، وكان ينبغي أن أقول فقط إنني قمت بعملية ما.

(36) بقي الآن أن ننظر في الفرضيات التي تُقدّم في أثناء المناقشات؛ وهي فرضيات تتعلّق أحيانا بالمحال نفس، مثلا عندما نقول: لنفرض أن هذه الشمعة المحترقة لا تحترق، أو لنفرض أنها تحترق في بعض الفضاءات الخيالية، حيث لا يوجد أيّ جسم من الأجسام. فنحن نفترض أحيانا أشياء من هذا القبيل، على الرغم من أننا ندرك بوضوح أن الفرضية الأخيرة محالة. لكن حتى في صورة ما إذا قمنا بها، فإننا لا

تتوهم شيئا. إذ كل ما قمنا به، في المثال الأول، هو أننا استحضرنَا في ذاكرتنا²¹ مثال شمعة لا تحترق (أو تصورنا نفس الشمعة من غير لهب)، وكل ما تتصوره عن هذه الشمعة إنما ندركه أيضا في الشمعة الأخرى طالما لم نأخذ اللهب بعين الاعتبار. ولم نقم في المثال الثاني إلا بتجريد أفكارنا من الأجسام المحيطة، بحيث ينصرف الفكر إلى تأمل الشمعة لا غير، منظورا إليها في ذاتها فحسب، مستنتجا بعد ذلك أنه لا يوجد في الشمعة ما من شأنه أن يحطمها؛ وبالتالي فلو لم توجد أجسام محيطة، لبقيت هذه الشمعة ولبقي هذا اللهب أيضا ثابتين، أو أمور أخرى من هذا القبيل. فليس هناك إذن أي وهم، بل هناك فقط²² ادعاءات صادقة.

(37) لننتقل الآن إلى الأوهام المتعلقة بالماهيات وحدها، أو بالماهيات المقترنة بالوجود أو الكيان الفعلي. فأول ما ينبغي أن ننتبه إليه هو أن قدرة الفكر على التوهم تكون أعظم بقدر ما يكون فهمه للأشياء أقل وإدراكه الحسي لها أكثر، وتكون قدرته أقل بقدر ما يزداد فهمه للأشياء. فكما لا نستطيع مثلا، مثلما بينا أعلاه، وطالما كنا نفكر، أن تتوهم أننا تفكر ولا تفكر، فكذلك لا نستطيع، بعد معرفة طبيعة الأجسام، أن تتوهم ذبابة لا متناهية، ولا أن تتوهم، بعد معرفة طبيعة النفس²³، نفساً مربعة، رغم أننا نستطيع التلظ بـكل ما نشاء التلظ به. لكن، كما قلنا، كلما ضعفت معرفة الناس للطبيعة، سهل عليهم إنشاء أوهام أكثر، كأن يتوهموا أشجارا تتحدث، وأناسا يمسخون فجأة حجارة أو ينابيع، وأشباحا تظهر في المرايا،

21- سنتطرق لاحقا إلى الوهم المتعلق بالماهيات، وسيظهر جليا أن الوهم لا يدع شيئا ولا يقدم للفكر جديدا، وأن الذكريات الكامنة في الدماغ وفي المخيلة هي وحدها التي يقع استذكارها، فينتبه إليها الفكر جميعا، دونما تمييز. فقد يتذكر المرء مثلا كلاما منطوقا وشجرة، فيخلط فكره بين هذه الذكريات ويسلم بوجود شجرة تتكلم. وكذا الشأن بالنسبة إلى الوجود، ولا سيما، مثلما قلنا، عندما يقع تصوُّره على وجه العموم، إذ أنه في هذه الحالة ينطبق بسهولة على جميع الذكريات التي تعرض للفكر. هذا ما يجدر ملاحظته.

22- وكذا الشأن أيضا بالنسبة إلى الفرضيات التي نقدها لتفسير بعض الحركات السماوية أو لاستخلاص نتيجة حول طبيعة السماء، مع أن ما نستخلصه قد يكون على خلاف ذلك، سيما وأنه يمكن تفسير تلك الحركات بتخيُّل العديد من الأسباب الأخرى.

23- يحدث للإنسان غالبا أن يستحضر في ذاكرته كلمة نفس وأن ينشئ في ذات الوقت صورة من الصور الجسمية، فإذا تمثل هذين الشئيين معا، تخيل وتوهم نفسا جسمية، لأنه لا يميز بين الكلمة والشئ ذاته. أطلب هنا من القراء ألا يتسرعوا في رفض ما أقول، وأرجو ألا يفعلوا ذلك، كيما ينظروا فيما يتبع بانتباه شديد.

واللآشيء يصبح شيئا، والآلهة تتحوّل إلى دوابّ وبشر، وأمور أخرى كثيرة من هذا القبيل.

(38) قد يظنّ بعضهم أنّ الوهم يتحدّد بالوهم، لا بالفهم؛ أي أنني لا أستطيع، إذا توهّمت شيئا وأردت، بضرب من الحرّية، التسليم بوجوده الفعلي في الطبيعة، أن أتصوره بعد ذلك على نحو آخر. فإذا توهّمت مثلا (حتى أجادل مع من يريد الجدال) طبيعة الجسم وأردت، بمحض حرّيتي، أن يثبت عندي أنّ هذه الطبيعة هي في الواقع على نحو ما توهّمت، فإنني لن أستطيع بعد ذلك أن أتوهم ذبابة لا متناهية، وإذا توهّمت ماهية النفس فإنّه لا يمكنني بعد ذلك أن أجعلها مربّعة، وما إلى ذلك. لكن لننظر في الأمر مليّا. أولا، إمّا أنهم يرفضون القول بأننا نستطيع فهم أمر من الأمور، إمّا أنهم يسلمون بذلك. فإذا سلّموا بذلك، وجب أن يكون قولهم في الفهم قولهم في الوهم؛ وإذا رفضوا، فلتأمل -نحن الذين نعلم أنّنا نعلم أمرا ما- في قولهم. إنهم يقولون إنّ النفس تقدر أن تحسّ وتدرك بطرق شتى، لكنّها لا تستطيع أن تدرك ذاتها ولا الأشياء الموجودة؛ فهي لا تدرك إلّا الأشياء التي لا توجد في ذاتها ولا في أيّ مكان آخر؛ أي أنّ النفس يمكنها أن تخلق، بمحض قدرتها، إحساسات أو أفكارا لا تناسبها أشياء؛ بحيث تكاد النفس أن تكون في نظرهم نفسا إلهية. ثم إنهم يقولون إنّنا أحرار كي نقهر أنفسنا، أو إنّ النفس حرّة كي تقهر ذاتها، بل كي تقهر حرّيتها؛ ذلك أنّها لا تستطيع، بعد أن تتوهم شيئا وتسلم به، أن تفكر فيه أو تتوهمه بشكل آخر، فضلا عن أنّ توهّمها له يرغمها على تأمل الأشياء الأخرى تأملا لا يتناقض مع الوهم الأوّل. وهكذا فإنهم ملزمون بالتسليم هنا، تباعا لوهمهم، بالسخافات التي ذكرت والتي لن أشقي نفسي في دحضها بواسطة البراهين. لندعهم إذن وهذيانهم، ولندأب، بعد أن بادلناهم الحديث، على استخلاص بعض الحقائق المفيدة لغايتنا وهي²⁴: إذا أكبّ الفكر على تأمل شيء موهوم وباطل بطبعه، قصد فحصه وفهمه،

24- يبدو كأنّي أستخلص هنا نتيجة من التجربة، وقد يقول بعضهم إنني لم أثبت شيئا، نظرا إلى كوني لم أقدم برهانا؛ فإذا أصرتي على ذلك، ها هو ذا البرهان: لا شيء ممّا يوجد في الطبيعة يناقض قوانينها، وكلّ ما يحدث إنما يحدث وفقا لقوانين طبيعية محدّدة، فنتج عنه، وفق قوانين محدّدة، معلولات محدّدة تربط بينها علاقات ثابتة؛ وبالتالي فكلّما تصوّرت النفس شيئا من الأشياء تصوّرا صحيحا، كشفت لا محالة عن آثاره الموضوعية. انظر، أسفل هذا، المقطع المتعلق بالفكرة الباطلة.

وإذا استنبط من ذلك ما يمكن استنباطه حسب النظام المناسب، سهل عليه آنذاك أن يبرز بطلانه؛ أما إذا كان الشيء الموهوم صادقا بطبعه، وإذا أكبّ الفكر على معرفته واستنباط ما يمكن استنباطه حسب النظام المناسب، واصل الفكر على هذا الدّرب موفّقا باستمرار، مثلما رأينا، في مثال الوهم الباطل المذكور أعلاه، أنّ العقل يسعى في الحال إلى إثبات ما يتضمّنه من خلف وما يترتب عليه من الخلف.

(39) فلا خوف إذن من توهم شيء من الأشياء، شريطة أن يكون إدراكنا له إدراكا واضحا متميّا: فإذا حدث أن قلنا إنّ بشرا قد مُسحوا دفعة واحدة بهائم، فقولنا هذا عامّ جدّا، ولا يوجد في فكرنا أيّ تصوّر وآية فكرة، أعني أيّ ربط بين حامل ومحمول؛ إذ لو وُجد هذا الربط، لتبيّنّا في نفس الوقت كيف حصل ذلك التحوّل وما هي أسبابه وغاياته. فضلا عن ذلك فإنّنا لا نركّز انتباهنا على طبيعة الحامل والمحمول. ثمّ إنّه يكفي ألاّ تكون الفكرة الأولى فكرة وهمية وأن تُستنبط منها جميع الأفكار الأخرى، حتى تزول رغبة التوهم تدريجيا. فلمّا كانت الفكرة الوهمية لا يمكنها أن تكون واضحة متميّة، بل هي فكرة مختلطة، ولما كان كلّ اختلاط إنّما ينتج عن كون الفكر يدرك الشيء، الذي يكون كلّا واحدا أو يتألّف من عناصر عديدة، إدراكا جزئيا ولا يميّز المعلوم من المجهول، فضلا عن كونه يركّز في نفس الوقت على العناصر المتعدّدة التي يتضمّنها كل شيء دوغا تميّز بينها، فإنّه يترتب على ذلك: أوّلا أنّه إذا كانت الفكرة فكرة شيء بسيط للغاية، فإنّه لا يمكنها أن تكون إلّا فكرة واضحة متميّة؛ ذلك أنّ هذا الشيء لن يُدرَك في جزء من أجزائه، وإنّما إدراكه يكون كاملا أو لا يكون. وثانيا أنّه لو قسّمنا بفكرنا شيئا يتألّف من أجزاء عديدة إلى أجزائه البسيطة للغاية وركّزنا على كلّ واحد منها على حدة، لزال كلّ اختلاط. وثالثا، أنّ الوهم لا يمكنه أن يكون بسيطا، وإنّما هو ينشأ عن تركيب مختلف الأفكار المختلطة التي تتعلّق بأشياء أو أعمال متنوّعة موجودة في الطبيعة، بل إنّه ينشأ عن كوننا نركّز في وقت واحد على تلك الأفكار المتنوّعة دون التسليم

بها²⁵؛ إذ لو كان الوهم بسيطاً، لكان واضحاً متميّزاً، ولكان بالتالي صادقاً. ولو كان ناتجاً عن تركيب أفكار متميّزة، لكان هذا التركيب نفسه واضحاً متميّزاً، ولكان بالتالي صادقاً. فإذا تَمَّتْ لنا معرفة طبيعة الدائرة وطبيعة المربع مثلاً، فإننا لن نستطيع بعد ذلك المزج بينهما وتكوين فكرة دائرة مربعة أو نفس مربعة وأشياء أخرى من هذا القبيل. ولنحصل من جديد، حتى نتبين أنه لا خوف من الخلط بين الوهم والأفكار الصادقة. ففيما يتعلّق بالنوع الأوّل من الوهم الذي تحدّثنا عنه، وهو الذي يدرك فيه الشيء إدراكاً واضحاً، نلاحظ أنه، لو كان هذا الشيء، الذي تمّ إدراكه بوضوح، حقيقةً أزلية بذاته، وكان وجوده أيضاً حقيقةً أزلية، لما استطعنا أن نتوهم أي شيء بشأنه. لكن لو لم يكن وجود الشيء المتصور حقيقةً أزلية، فإنه ينبغي فقط أن نعى بربط وجود الشيء بمماهيته وأن ننتبه في نفس الوقت إلى نظام الطبيعة. وفيما يتعلّق بالنوع الثاني من الوهم، فلقد قلنا إنه التركيز، من غير تسليم، على أفكار مختلطة كثيرة معاً، وهي أفكار أشياء وأعمال متنوّعة موجودة في الطبيعة. ورأينا أيضاً أن الشيء البسيط للغاية لا يمكنه أن يكون موضوع وهم، وإنما هو موضوع معرفة؛ وكذا الشأن بالنسبة إلى الشيء المركّب، شريطة أن نركّز على الأجزاء البسيطة للغاية المؤلّفة له. بل نحن لا نستطيع، انطلاقاً من هذه الأجزاء أن نتوهم أعمالاً ليست بالأعمال الصادقة؛ ذلك أننا ملزومون في ذات الوقت بتأمّل حدوث هذه الأعمال كيفاً وغايةً.

(40) لننتقل الآن، وقد سلّمنا بما تقدّم، إلى بحث الفكرة الباطلة، استجلاء لحيثياتها ولسبل تحنّب الإدراكات الباطلة. فبعد ما درسناه عن الفكرة الوهمية، لن يشقّ علينا البحث في هذه المسألة أو تلك؛ إذ لا فرق بينهما، عدا أن الفكرة الباطلة تفترض التصديق، أي (كما سبق أن لاحظنا) أنه عندما تظهر للفكر بعض الصّور، فإنه لا تظهر آية علّة يُستخلص منها - مثلما في حالة التوهم - أن هذه الصّور لا تصدر عن أشياء خارجية؛ وهكذا فالفكرة الباطلة لا تعدو إلّا أن تكون حلماً في

25- لاحظوا أن الوهم، متى اعتبر في ذاته، لا يختلف كثيراً عن الحلم؛ بيد أن الحلم يفتقر إلى تلك الأسباب التي تقدّمها الحواسّ إلى الإنسان اليقظ، كما أن الصّور التي تظهر لهذا الإنسان في المنام لا تصدر عن أشياء تشغل حيزاً خارجاً منه. أمّا الخطأ، فهو يتمثل، كما سنبيّن ذلك لاحقاً، في أن يحلم المرء وهو في حالة يقظة. ويسمّى الخطأ هذراً إذا كان بارزاً جداً.

حالة يقظة، أو أضغاث أحلام. لذلك تنسب الفكرة الباطلة إلى، أو بالأحرى إنها تتعلق إما بوجود شيء نعرف ماهيته أو ببعض الماهيات، شأنها شأن الفكرة الوهمية. ويتمّ تصحيح الفكرة الباطلة المتعلقة بالوجود بنفس الطريقة التي يُصحّح بها الوهم؛ لأنه إذا كانت طبيعة الشيء المعلوم تقتضي الوجود الضروري، فمن المحال أن نخطئ في شأن وجود هذا الشيء. وعلى العكس من ذلك، إذا لم يكن وجود الشيء حقيقة أزلية مثل ماهيته، وإذا كان وجوب وجوده أو امتناعه تابعا لأسباب خارجية، فعليك بمراجعة كلّ ما قلناه في شأن الوهم، إذ يصحّح الخطأ بنفس الطريقة. وأمّا الخطأ الذي يتعلّق بالماهيات أو كذلك بالأفعال، فهو من نوع الإدراكات المختلطة بالضرورة، بوصفها مركّبة من عديد الإدراكات المختلطة لأشياء موجودة في الطبيعة، مثل ما يحدث عندما يعتقد بعضهم أنّ الآلهة تسكن في الغابات أو تحلّ داخل الأوثان والحيوانات وما إلى ذلك، وأنّه توجد أجسام يكفي الزج بينها حتّى ينشأ العقل، وأنّ هناك جثثنا تفكّر وتتحوّل وتتحدّث، وأنّ الله قد يخطئ، وما إلى ذلك. أمّا الأفكار الواضحة والتميّزة، فلا يمكنها أن تكون باطلة أبداً، لأنّ أفكار الأشياء التي تصوّرها بوضوح وتميّز إما هي أفكار بسيطة للغاية وإما أنّها تتركّب من أفكار بسيطة للغاية، أي مستنبطة من أفكار بسيطة جداً. ولن يغيب عن أحد أنّ الفكرة البسيطة جداً لا يمكنها أن تكون باطلة، شريطة أن نعرف ما الحقّ - أو ما العقل - وما الباطل.

(41) ذلك أنّه لا شكّ، بالنظر إلى ما يقوم صورة الحقّ، في أنّ الفكرة الصحيحة لا تتميّز عن الفكرة الباطلة. عميزة خارجية فحسب، وإنّما هي تتميّز عنها أساساً. عميزة باطنية. فلو تصوّر بعضهم مثلاً عملاً مُحكّماً، فعلى الرغم من أنّ هذا العمل لم يُنجز أبداً، وقد لا يُنجز بالمرّة، إلّا أنّ التفكير فيه يبقى تفكيراً صحيحاً، ويبقى هو عينه سواء تحقّق هذا العمل أو لم يتحقّق. أمّا إذا قال بعضهم مثلاً إنّ زيدا موجود، دون أن يعلم أنّه موجود، فتفكيره هذا باطل أو، إن شئت، ليس هذا التفكير صحيحاً، حتّى لو كان زيد موجوداً حقّاً. ولا يُعدّ القول "إنّ زيدا موجود" قولاً صادقاً إلّا بالنسبة إلى من كان يعلم علم اليقين أنّ زيد موجود. ويترتّب على ذلك أنّه يوجد في الأفكار شيء حقيقي يجعل الصحيح منها يتميّز عن الباطل؛ فلا بدّ الآن من تركيز بحثنا حول هذه النقطة حتّى نحصل على أحسن معيار للحقيقة (إذ سبق أن قلنا علينا

بتجديد أفكارنا وفقا للفكرة الصحيحة المسلّم بها، وقلنا إنّ المنهج يتمثّل في المعرفة التأملية) وتعرّف على مميّزات العقل. ولا يجب أن نقول إنّ هذا الفرق ينتج عن كون التفكير الصحيح يتمثّل في معرفة الأشياء بعلمها الأولى (فلا شكّ أن ذلك يميّزه عن التفكير الباطل الذي تحدّثنا عنه آنفا) لأننا نسمّي أيضا تفكيرا صحيحا التفكير الذي ينطوي موضوعيا على ماهية مبدأ لا علّة له ومعلوم في ذاته وبذاته. فلا بدّ إذن لصورة التفكير الصحيح أن تقوم في ذات التفكير الصحيح دونما علاقة بأيّ تفكير آخر؛ فلا علّة لها إذن خارج التفكير نفسه، وإنّما هي تابعة لقوّة العقل بالذات وطبيعته. وفعلا، لو افترضنا أن العقل يدرك كائنا جديدا ما وُجد من قبل أبدا، على غرار ما فعل عقل الله، في اعتقاد بعضهم، قبل أن يخلق الأشياء (وليس من شكّ في أن الإدراك في هذه الحالة لا يتوقف على موضوع خارجي)، وأنّه يستنتج على حقّ، انطلاقا من هذا الإدراك، إدراكات أخرى، لكانت أفكاره كلها صحيحة لا يحدّدها أيّ موضوع خارجي ولا تخضع لغير قوّة العقل وطبيعته. وعلى هذا فلا بدّ من البحث عن صورة التفكير الصحيح في التفكير ذاته ولا بدّ من استنباطها من طبيعة العقل. لذلك نقود بحثنا بتأمّل فكرة من الأفكار الصحيحة نعلم علم اليقين أنّ موضوعها تابع لقوّة تفكيرنا وليس ثمة موضوع مناسب لها في الطبيعة؛ فانطلاقا من مثل هذه الفكرة، مثلما يظهر ممّا سبق قوله، يصبح بوسعنا تحقيق بحثنا بأسهل الطرق. فأنّا أتوهم مثلا، كي أكوّن مفهوم الكرة، العلّة التي أشاؤها، كأن أتوهم نصف دائرة يدور حول محوره، وأنّ الكرة تنشأ من هذا الدوران. فليس من شكّ في أنّ هذه الفكرة صحيحة؛ وعلى الرغم من أنّنا نعلم أنّه لم تنشأ في الطبيعة أية كرة بهذا النحو، إلّا أنّ هذا الإدراك إدراك صحيح، ولا توجد طريقة أسهل من هذه لإنشاء مفهوم الكرة. ونلاحظ، علاوة على ذلك، أنّ هذا الإدراك يثبت دوران نصف الدائرة، وأنّ هذا الإثبات يكون إثباتا كاذبا إذا لم يقترن بمفهوم الكرة أو بمفهوم العلّة المحددة لتلك الحركة، أعني، بوجه الإطلاق، إذا كان الإثبات لا يقارنه شيء؛ ذلك أنّ الفكر سيكتفي، في مثل هذه الحالة، بإثبات حركة نصف الدائرة، وهي حركة لا تقوم في مفهوم نصف الدائرة ولا تنشأ عن مفهوم العلّة المحددة للحركة. يتمثّل البطلان إذن في حمل شيء على موضوع، من غير أن يكون هذا الشيء قائما في المفهوم الذي كوّنناه عن الموضوع، كالحركة والسكون في مثال نصف الدائرة. ويترتّب على ذلك أنّ

الأفكار البسيطة لا يمكنها ألا تكون صحيحة، مثل فكرة نصف الدائرة، والحركة، والكم، وما إلى ذلك. فكل ما تتضمنه هذه الأفكار من إثبات إنما هو مكافئ لمفهومها ولا يتجاوزها. وبالتالي فإنه يجوز لنا إنشاء ما نرغبه من الأفكار البسيطة دونما خشية. وما بقي لنا إلا أن نبحث عن القوة التي يستطيع بها فكرنا أن يُنشئ هذه الأفكار وإلى ما تمتد هذه القوة. فإذا أدركنا ذلك، فزنا بسهولة بأسمى معرفة يمكن بلوغها؛ إذ لا شك في أن هذه القوة لا تمتد إلى ما لا نهاية له؛ فعندما نحمل صفة على موضوع من دون أن تكون هذه الصفة قائمة في المفهوم الذي كوّناه، فهذا يشير إلى عيب في إدراكنا، أي أننا نملك أفكارا أو خواطر مبتورة ومقطوعة. وفعلا، لقد رأينا أن حركة نصف الدائرة تكون حركة باطلة إذا لم يقارنها شيء في الفكر، وحركة صحيحة إذا اقترنت بمفهوم الكرة أو بمفهوم علة محدّدة لمثل هذه الحركة. فإذا كان من طبيعة الكائن المفكر، مثلما يبدو ذلك لأوّل وهلة، أن يكون أفكارا صحيحة، أي تامة، فلا شك في أن أفكارنا غير التامة تنشأ فينا بوصفنا جزءا من كائن مفكر تُؤلف أفكاره فكرنا، بعضها بتمامها وكمالها، وبعضها بصورة جزئية فحسب.

(42) أمّا الآن فلننظر في حالة لم تجدر الإشارة إليها لما تطرّقنا إلى الوهم، وهي حالة أعظم اغتداع يحصل للمرء، عندما تكون الأشياء الحاضرة في الخيال حاضرة أيضا في العقل، أي عندما تكون متصورة بوضوح وتميّز. ففي هذه الحالة، طالما كان التميّز لا يتميّز عن المختلط، كان اليقين، أو بالأحرى كانت الفكرة الصحيحة لا تنفصل عن الأفكار غير المتميّزة. وعلى سبيل المثال فإنّ بعض الرواقيين قد وصلهم حديث عن النفس، فتخيّلوا الأمر بصورة مبهمة، ثم تخيّلوا وأدركوا أنّ الأجسام الدقيقة للغاية تُداخل الأجسام الأخرى بينما لا يداخلها أيّ جسم. ولما كانوا يتخيّلون هذه الأمور جميعا ويضيفون إليها هذه البديهة، كانوا على يقين عاجل من أنّ هذه الأجسام الدقيقة جدّا إنما هي الرّوح، وأنها لا تتحرّز، وما إلى ذلك. بيد أنّه علينا أيضا أن نتحرّر من هذا الخطأ، فنسعى إلى فحص جميع إدراكاتنا وفقا لمعيار الفكرة الصحيحة المسلّم بها، محترزين، مثلما قلنا في البداية، من الأنكار الحاصلة عندنا عن طريق السّمع أو التجربة المبهمة. زد على ذلك أنّ هذا النوع من الخطأ إنما ينشأ عن كونهم يتصوّرون الأمور بطريقة مجرّدة للغاية؛ إذ من الواضح أنّ ما يتصوّره

المرء عن شيء بالذات إنما يتعذر تطبيقه على موضوع آخر. وينشأ هذا الخطأ أيضا عن كونهم لا يدركون العناصر الأصلية للطبيعة كلها، فيقوم بحثهم على غير نظام، ويخلطون بين الطبيعة والمجردات (مع أنَّ البديهيات المجردة لا تخلو من الصحة)، فتختلط عليهم الأمور ويشوشون نظام الطبيعة. أما نحن، فلو توخينا أقل المناهج تجريدا وانطلقنا مبكرا من العناصر الأولى، أعني من أصل الطبيعة، ونشئها، فلا خوف علينا من الانخداع بهذا النحو. وفيما يتعلق بمعرفة أصل الطبيعة، لا خوف إطلاقا من الخلط بينها وبين المجردات؛ إذ عندما نتصور شيئا مجردا، كتصورنا للكليات مثلا، فإن إدراك العقل لها يتجاوز دائما وجود الموضوعات الجزئية المناسبة لها في الواقع الطبيعي. ثم لما كان الفرق بين العديد من الأشياء الطبيعية فرقا ضئيلا حتى أنَّ العقل يكاد لا يدركه، فليس من المستبعد (إذا تمَّ تمثيلها بصورة مجردة) أن تخلط بين هذه الأشياء. لكن، كما سنتبين ذلك لاحقا، لا يمكن تصور أصل الطبيعة تصورا مجردا أو كليا، ولا تصوره بالعقل متجاوزا لما هو عليه في الواقع؛ وليس هناك أي تشابه بينه وبين الأشياء الخاضعة للتغير؛ وبالتالي فلا خوف على فكرته من أي لبس، لا سيما إذا كنّا مالكين لمعيار الحقيقة (المشار إليه أعلاه)؛ وبالتأكيد، فإنَّ هذا الكائن أحد²⁶ ولا مثناه، أي أنه الكائن الكامل الذي لا يوجد خارجه كيان²⁷.

(43) هذا بالنسبة إلى الفكرة الباطلة؛ بقي أن ننظر في الفكرة الملتبسة، أي أن نبحث في الأمور التي تؤول بنا إلى الشك، وفي سبل القضاء عليه. إنني أتحدث عن الشك الذي يساور الذهن حقًا، لا عن الشك الذي يحصل في الغالب عندما يقول المرء إنه يشك، بينما فكره لا يشك. فتصحيح هذا الشك ليس من مهام المنهج، وإنما ذلك يدخل في نطاق دراسة العناد وعلاجه. وعلى هذا فإنَّ الشك الذي يعزّي النفس لا يتأتى عن موضوع الشك ذاته، أي أنه لو كانت توجد فكرة واحدة في النفس، سواء كانت هذه الفكرة فكرة صادقة أو كاذبة، لما وجد أي مجال للشك أو اليقين، ولما وجد غير هذا الإحساس أو ذاك. ذلك أنَّ هذه الفكرة لا تعدو أن تكون في ذاتها

26- ليست هذه صفات الله المبرزة لماهيته، كما سأتبين ذلك في كتاب الفلسفة.

27- لقد سبق أن بينا ذلك أعلاه. وفعلا، لو لم يوجد كائن كهذا، لتعذر إنشاؤه أبدا؛ ولأصبح الفكر قادرا على معرفة أكثر أشياء مما تقدّمه الطبيعة، وهذا ما سبق إثبات بطلانه.

أكثر من إحساس؛ إذ ينشأ الشكّ من خلال فكرة أخرى ليس لها من الوضوح والتميّز ما يسمح باستتباط أمر يقيني في شأن الشيء المشكوك فيه، أي أنّ الفكرة التي نتخّنا على الشكّ ليست فكرة واضحة متميّزة. فالشخص الذي لم يفكر مثلاً في خداع الحواسّ - ما إذا كان متأثراً عن التجربة أو عن مصدر آخر - لن يشكّ أبداً فيما إذا كانت الشمس أعظم أو أصغر ممّا تبدو عليه. لذلك ترى الفلاحين يندهشون أحياناً عندما يسمعون شخصاً يقول إنّ الشمس أعظم من كوكب الأرض بكثير؛ إلّا أنّ²⁸ الشكّ يتولّد من التفكير في خداع الحواسّ، فإذا شكّ أحد ثم أصبحت لديه معرفة صحيحة بالحواسّ وبكيفية تمثّلها للأشياء من بعد، زال الشكّ من جديد. وعلى هذا الاعتبار فإنّه لا يمكننا أن نضع الأفكار الصحيحة موضع الشكّ وأن نتذرّع بجواز وجود إلّه مضلّ يخدعنا حتى في الأمور الأكثر بدهاءة؛ لا يمكننا ذلك، إلّا إذا لم تكن لدينا بعد آية فكرة واضحة متميّزة عن الله، أي إذا ركّزنا على ما لدينا من معرفة بأصل جميع الأشياء، فلم نجد ما يفيد بأنّ الله ليس مخادعاً وما يثبت لنا ذلك بنفس الوضوح الذي نعهده عندما ننظر إلى طبيعة المثلث فنذكر أنّ مجموع زواياه الثلاث يساوي زاويتين قائمتين. أمّا إذا كانت معرفتنا للإله كمعرفتنا للمثلث، فإنّه لن يبقى مجال للشكّ إطلاقاً. وكما أنّه يمكننا تحصيل هذه المعرفة الواضحة للمثلث، على الرغم من أنّنا لسنا على يقين من عدم وجود مخادع عليّ²⁹ يضلّلنا، فكذلك يمكننا تحصيل مثل هذه المعرفة لله، على الرغم من أنّنا لسنا على يقين من عدم وجود هذا المخادع العليّ؛ فحالما نحصل لنا هذه المعرفة، فذلك يكفي، كما قلت، كي يزول الشكّ الذي قد يخامرنا بشأن الأفكار الواضحة المتميّزة. وعلاوة على ذلك فلو نهجنا منهاجاً قوياً وعملنا بادئ ذي بدء على تقصّي ما ينبغي تقصّيه أولاً، متّبعين دوماً انقطاع تسلسل الأشياء، ولو كنّا نعلم كيف نقدر المشاكل قبل أن نحاول حلّها، لفُزنا بأكثر الأفكار بدهاءة، أعني الأفكار الواضحة المتميّزة: ذلك أنّ الشكّ لا يعدو أن يكون إلّا تردّد الفكر بين الإثبات والنفي؛ فلو لم يكن الفكر إزاء شيء مجهول يجعل من معرفته معرفة ناقصة بالضرورة، لاختار الإثبات أو النفي. وعلى هذا فإنّ الشكّ ينشأ دائماً من كون دراسة الأشياء تتمّ بغير نظام.

28- معنى ذلك أنّ الحسّ يعلم في أغلب الأحيان أنّه قد انخدع، إلّا أنّه يعلم ذلك بصورة مبهمّة، لأنّه لا يعلم كيف يحصل خداع الحواسّ.

(44) تلك هي المسائل التي تعهدت بمعالجتها في هذا الجزء الأول من المنهج. وحتى لا أغفل شيئا مما يمكن أن يقود إلى معرفة العقل وقواه، سأعالج باختصار مسألتي الذاكرة والنسيان، معتبرا بالأساس أنَّ الذاكرة تقوى بمساعدة العقل وبغير مساعدته أيضا. ف فيما يتعلّق بالحالة الأولى، كلّما كان بعض الأشياء معقولا، سهل حفظه، وعلى العكس من ذلك، كلّما نقصت معقوليته، سهل نسيانه. فلو عرضت على شخص ما عددا كبيرا من الكلمات لا تربط بينها صلة، لوجد صعوبة أكبر في حفظها مما لو قدّمت له نفس الكلمات في قالب حكاية. وتقوى الذاكرة أيضا بدون مساعدة من العقل، لا سيّما عندما تتأثّر المخيلة، أو الحسّ الذي يطلق عليه اسم الحسّ المشترك، شديد التأثير بشيء جسماني فريد. قلتُ: بشيء فريد، لأنّ الأشياء الفريدة وحدها ترك أثرا في الذاكرة. فإذا طالع أحدهم قصّة غرام واحدة، فإنّه سيتذكّرها جيّدا ما لم يطالع قصصا كثيرة من نفس النوع، لأنّها تنطبع بعفوها في المخيلة؛ أمّا إذا طالع عديد القصص من هذا النوع، فهو سيتخيّلها جميعها معاً وسيختلط بينها بسهولة. وقلت أيضا: بشيء جسماني، لأنّ الأجسام وحدها تؤثر في المخيلة. وعلى هذا فلمّا كانت المخيلة تقوى بمساعدة العقل وبدون مساعدته، فإنّه يترتّب على ذلك أنّها شيء آخر غير العقل، كما أنّ اعتبارنا للعقل في حدّ ذاته لا يوقننا على ذاكرة ولا على نسيان. فما تسمى أن تكون الذاكرة إذن؟ إنّها لا تعدو أن تكون إلّا الإحساس بالانطباعات الحاصلة في الدماغ، مع فكرة ديمومة²⁹ معيّنة لهذا الإحساس، وهو ما نراه في حالة التذكّر المبهم؛ ففي هذه الحالة، تفكّر النفس في هذا الإحساس، لكن ليس في شكل ديمومة متواصلة؛ وهكذا فإنّ فكرة الإحساس ليست ديمومة الإحساس ذاتها، أي أنّها ليست الذاكرة بالذات. وفيما إذا كانت الأفكار نفسها قابلة للفساد، فهذا ما سنراه في الفلسفة. وإذا بدا هذا الأمر لبعضهم محالا، فإنّه يكفي، في سياق مشروعنا، أن يعتبر أنّه بقدر ما يكون بعض الأشياء مخصوصا وفرديا، يكون حفظه أسهل، مثلما ما استنتجنا من مثال قصّة الحبّ المذكور أعلاه؛ ثمّ إنّّه بقدر ما يكون

29- إذا كانت الديمومة غير محدّدة، كانت ذكرى الشيء ضعيفة، مثلما يبدو ذلك جليّا لكلّ واحد. إذ غالبا ما نسأل، مزيدا للتصديق ببعض الشهادات، متى حصلت الحادثة المنقولة وأين. وعلى الرغم من أنّ للأفكار ديمومتها الخاصة في الفكر -ولمّا كنا قد تعودنا على تحديد الديمومة بقيسنا للحركة، وهي عملية تتحقّق بمساعدة الخيال- فإننا لم نشاهد قطّ ذاكرة تنتمي إلى الفكر المحض.

بعض الأشياء معقولا، يكون حفظه أسهل أيضا. وبالتالي فإننا لا نستطيع ألا نحفظ الشيء الذي يكون مخصوصا جدًا، بشرط أن يكون هذا الشيء معقولا.

(45) لقد ميّزنا إذن بين الفكرة الصحيحة والإدراكات الأخرى، وأثبتنا أنّ الأفكار الوهمية والأفكار الباطلة وما إليها إنّما تتأصل في الخيال؛ أعني في تلك الإحساسات العرضية (إذا جاز القول) المتفرقة التي لا تنشأ عمّا للفكر من قوّة بقدر ما تنشأ عن أسباب خارجية، وفقا للحركات المتنوعة التي تحدث في الجسم، سواء كان هذا الجسم في حالة نوم أو في حالة يقظة. وإن شئت، فيمكنك أن تقصد بالمخيّلة ما تريد، شريطة أن تميزها عن العقل وأن تكون النفس في حالة التخيّل منفصلة؛ إذ أيّاً ما كان مقصودك، فالهمّ أن تعلم أنّ المخيّلة شيء مبهم، وأنّ النفس تكون في حالة التخيّل منفصلة، وأن تعلم في ذات الوقت كيف يتمّ التحرّر منها بفضل العقل. فلا عجب إذن إن كنت لا أثبت هنا وجود الجسم وأشياء أخرى ضرورية، بينما أتحدّث عن المخيّلة وعن الجسم وبنيته. إذ كما قلت فعلا، لا يهمّ ما أقصده بالمخيّلة، بشرط أن أعلم أنّها شيء مبهم.

(46) إلّا أنّنا قد بينّا أنّ الفكرة الصحيحة فكرة بسيطة، أو مركّبة من أفكار بسيطة، وأنّها تبيّن كيف يوجد الشيء أو يحدث ولماذا؛ وبينّا أيضا أنّها تترك في النفس آثارا موضوعية مكافئة لماهية موضوعها الصورية؛ ويعود ذلك إلى ما قاله القدامى من أنّ العلم الصحيح ينهج من العلة إلى المعلول، غير أنّهم، على ما أعلم، لم يتصوّروا النفس أبدا مثلما تصوّرونا نحن هنا فاعلة وفق قوانين معيّنة، شبيهة في ذلك بآلة روحية ذاتية الحركة. وهكذا فقد أصبحنا، قدر الإمكان في البداية، نعرف عقلنا ونملك معيارا للفكرة الصحيحة، بحيث لم نعد نخشى الخلط بين الأفكار الصحيحة والأفكار الباطلة والوهمية. ولن نتعجّب من كوننا ندرك بعض الأشياء التي لا تبان للمخيّلة إطلاقا، ولا من كون المخيّلة تحتوي على أشياء مناقضة للعقل وأشياء موافقة له أيضا؛ فنحن نعلم أنّ هذه العمليات المنتجة للصّور الخيالية إنّما تحصل وفق قوانين أخرى مغايرة تماما لقوانين العقل، وأنّ النفس تكون منفصلة في أثناء التخيّل. وانطلاقا من هذا الاعتبار فإنّه يغدو من الواضح كم يبقى أولئك الذين لم يميّزوا بدقّة بين

التخيّل والتعلّل عرضة للأخطاء الفادحة، كالاعتقاد مثلا أنّ الامتداد يوجد بالضرورة في حيز معين، وأنّه محدود، وأنّ أجزائه متميّزة بعضها عن بعض في الواقع، وأنّه الأساس الأوّل والوحيد للأشياء جميعا، وأنّه يشغل في بعض اللحظات فضاء أرحب ممّا يشغله في لحظات أخرى، وآراء أخرى كثيرة من نفس القبيل تبقى كلّها مناقضة للعقل تماما، مثلما سنوضح ذلك في أوّاه.

(47) ثمّ لما كانت الكلمات جزءا من المخيّلة، أيّ لما كنّا ننحت العديد من التصورات وفق ما للكلمات من تركيب يحمل في الذاكرة بحسب هيئة من هيئات الجسم، فليس من شكّ في أنّ هذه الكلمات قد تكون، شأنها شأن المخيّلة، سببا في أخطاء فادحة كثيرة إن لم نحترس منها احتراسا شديدا. زد على ذلك أنّها من تأليف العامّة التي اصطلحت عليها وفقا لمنظورها الخاص؛ وإذّاك فهي لا تعدو إلّا أن تكون علامات للأشياء على نحو ما تكون عليه هذه الأشياء في المخيّلة، لا على نحو ما تكون عليه في العقل؛ وهو ما يبدو جليّا في كوننا غالبا ما نطلق على الأشياء التي لا توجد في المخيّلة وإنّما توجد في العقل فحسب، أسماء منقّية، كقولنا: لا جسماني، لا محدود، وما إلى ذلك، وأيضا في كوننا نعبّر سلّبا عن العديد من الأشياء بينما هي في الواقع أشياء إيجابية، أو العكس بالعكس، كقولنا: غير مخلوق، غير تابع، غير محدود، غير فان، ذلك أنّنا نتخيّل بالتأكيد نقائضها بأكثر سهولة، ممّا جعل نقائضها هذه تَرِدُ هي الأولى على الناس الأوّلين وتحتكر الأسماء المثبتة. فنحن نثبت أو ننفي العديد من الأشياء لأنّ طبيعة الكلمات، لا طبيعة الأشياء، هي التي تتحمّل ذلك؛ إنّ جهلنا بهذا الأمر قد يجعلنا ننخدع بسهولة فننظر إلى الباطل على أنّه الحقّ.

(48) وعلاوة على ذلك فإنّنا نتجنّب باعنا آخر من بواعث الخلط التي تمنع العقل من تأمل ذاته؛ فلو لم نغيّر بين المخيّلة والعقل، لذهب بنا الظنّ إلى أنّ ما نتخيّله بأكثر سهولة يكون أكثر وضوحا في نظرنا، وأنّنا نعقل كلّ ما نتخيّله؛ وإذّاك لقدّمنا الأشياء التي ينبغي تأخيرها، ولقلّبتنا نظام التدرّج الصحيح، ولما بقي إمكان لأيّ استنتاج مشروع.

(49) وحتى أصل إلى الجزء الثاني من المنهج³⁰، أشير أولاً إلى الغاية التي رسمناها لأنفسنا من خلال هذا المنهج، ثم إلى سبل تحقيقها. فهذه الغاية هي أن تكون لدينا أفكار واضحة متميزة، أعني أفكاراً تنجم عن الفكر المحض، لا عن حركات الجسم الطارئة. وسنسعى بعد ذلك، حتى نخترل جميع هذه الأفكار في فكرة واحدة، إلى الربط بينها وتنظيمها تنظيمًا يسمح لفكرنا، قدر الإمكان، بمحاكاة هيئة الطبيعة بأكملها، ومنظورها إليها أيضاً في أجزائها، محاكاة موضوعية.

(50) فيما يتعلّق بالنقطة الأولى، مثلما سبق أن قلنا، تقتضي غايتنا القصوى أن يُتصوّر الشيء، إمّا من خلال ماهيته وحدها وإمّا من خلال علته القريبة: معنى ذلك أنّه إذا وُجد الشيء في ذاته أو، كما يقال عموماً، كان علّة ذاته، وجب آنذاك إدراكه من خلال ماهيته وحدها؛ وعلى العكس من ذلك، إن لم يوجد الشيء في ذاته وتطلّب علّة كي يوجد، وجب آنذاك إدراكه بعلة القريبة. ذلك أنّ معرفة المعلول³¹ لا تعدو إلّا أن تكون في الواقع اكتساب معرفة أكمل بالعلّة. وبالتالي فإنّه لن يُسمح لنا أبداً، طالما تعلّق الأمر بدراسة الأشياء الواقعية، باستنباط أيّ شيء انطلاقاً من المجردات، ولا بدّ أن نأخذ حذرنا حتّى لا نخلط بين ما يكون وجوده في العقل فقط وما يكون وجوده في الواقع. أمّا الاستنتاج الأفضل، فهو الذي يُستخلص من الماهية الجزئية الموجبة، أو من تعريف صحيح مشروع. ذلك أنّه لا يمكن للعقل انطلاقاً من الأوليات الكلّية فحسب، أن ينزل إلى الأشياء الجزئية، نظراً إلى أن الأوليات تشمل ما لا نهاية له من الأشياء ولا تدفع العقل إلى اعتبار شيء من الأشياء الجزئية بدلاً من شيء آخر. وعلى ذلك يتمثل منهج الإبداع السويّ في صوغ الأفكار انطلاقاً من تعريف معيّن، وبمكنا تحقيق ذلك بأوفر حظّ وبسهولة أكثر كلّما كان تعريفنا لبعض الأشياء تعريفاً أدقّ. وهكذا فإنّ المحور الرئيسي لهذا الجزء الثاني من المنهج ينحصر في معرفة شروط التعريف الجيّد والسبيل إليه. سأنظر أولاً في شروط التعريف.

30- القاعدة الرئيسية لهذا الجزء، مثلما يترتّب على الجزء الأوّل، هي إحصاء جميع الأفكار التي نعاينها في ذواتنا والتي تنتمي إلى العقل المحض، حتّى نتميّزها عن الأفكار التي تنشئها المخيلة.

ويُستخلص الفرق بين هذه الأفكار من خصائص المخيلة وخصائص العقل على حدّ السواء.

31- نلاحظ بالتالي أنّه كلما اتّسعت معرفتنا للطبيعة، اتّسعت معرفتنا للعلّة الأولى أو الله.

(51) لا بدّ أن يعبر التعريف، حتى يقال تعريفا كاملا، عن ماهية الشيء الصميمة، ولا بدّ أن نحتاط من إحلال بعض خواصّ الشيء محلّ ماهيته. أكتفي لتفسير ذلك بمثال واحد، استبعادا لأمثلة أخرى قد تجعل بعضهم يظنّ أنني أرغب في فضح أخطاء غيري، وهو مثال شيء مجرد، أيّا ما كان تعريفه، أعني مثال الدائرة: فإذا كان تعريفنا لها بأنّها شكل تتساوى فيه الخطوط المرسومة من المحور إلى المحيط، لن يغيب عن أحد أنّ هذا التعريف لا يعبر إطلاقا عن ماهية الدائرة، وإنّما يعبر عن إحدى خصائصها. وعلى الرغم من أنّنا قلنا إنّ ذلك لا يهمّ كثيرا إذا تعلّق الأمر بالأشكال الهندسية وكائنات عقلية أخرى، إلّا أنّه يصبح أمرا بالغ الأهمية إذا جرى الحديث حول كائنات طبيعية واقعية؛ إذ لا يمكن فعلا إدراك خصائص الأشياء ما لم يتمّ إدراك ماهيتها؛ فإن لم نراع الماهيات، فإنّنا سنشوش، لا محالة، نظام ترابط الأفكار في العقل الذي ينبغي أن يحاكي نظام الطبيعة وسنتيه بعيدا عن هدفنا. وحتى نتخلّص من هذا العيب، لا بدّ من مراعاة القواعد التالية كلّما عرفنا شيئا من الأشياء.

(52) I - فإذا تعلّق الأمر بشيء مخلوق، لا بدّ للتعريف، كما قلنا آنفا، أن يكون متضمّنا للعلّة القريبة. فحسب هذه القاعدة، يجب مثلا تعريف الدائرة كما يلي: إنّها شكل يرسمه خطّ يكون أحد طرفيه ثابتا والآخر متحرّكا؛ فهذا التعريف يتضمّن بوضوح العلّة القريبة.

(53) II - يجب أن يكون تصوّر الشيء، أو تعريفه، بنحو يجعل جميع خصائص هذا الشيء -منظورا إليه في ذاته، لا مقوّنا بأشياء أخرى- تستنبط منه، مثلما نرى في تعريفنا للدائرة. فنحن نستنتج بوضوح، انطلاقا من هذا التعريف، أنّ جميع الخطوط المرسومة من المحور إلى المحيط خطوط متساوية؛ أن يكون هذا الشرط ضروريا للتعريف، فهذا بديهى بذاته في نظر كلّ من ينتبه إليه، حتى أنّه لا جدوى من التوقّف لإثباته، ولا -انطلاقا من هذا الشرط الثاني- لإثبات أنّ كل تعريف إنّما ينبغي أن يكون تعريفا موجبا. إنّني أتحدّث عن التعريف العقلي، ولا أبالي بالتعريف اللفظي الذي قد يعبر عنه أحيانا، نظرا إلى الافتقار للكلمات، بصورة سلبية، رغم أنّه يفهم على وجه الإيجاب.

(54) أمّا تعريف الشيء غير المخلوق، فهذه شروطه:

(55) I- لا بدّ أن يستبعد هذا التعريف كلّ علّة، أعني ألاّ يحتاج الموضوع الذي نعرّفه إلى أيّ شيء يفسّره ما عدا كيانه الخاص.

II- بعد التسليم بتعريف هذا الموضوع، لن يبقى مجال لهذا السؤال: هل هو موجود؟

III- لن يتضمّن التعريف، بالنظر إلى الفكر، أيّ موصوف قابل لأنّ يحوّل إلى صفة، أيّ أنّه لن يعبر عن هذا التعريف بألفاظ مجردة.

IV- وأخيرا (رغم أنّ الإشارة إلى ذلك ليست ضرورية)، يجب أن تستنبط من هذا التعريف خصائص الشيء جميعا. فهذا كلّه بديهي في نظر من يحسن الانتباه والتركيز.

(56) قلت أيضا إنّ أفضل نتيجة نحصل عليها هي التي نستخلصها من الماهية الجزئية المرجبة: ذلك أنّه بقدر ما تكون الفكرة مخصوصة، تكون متميّزة، وبالتالي واضحة. وعلى ذلك ينبغي أن نسعى قبل كلّ شيء إلى معرفة الأشياء الجزئية.

(57) والآن، فيما يتعلّق بالنظام، وحتىّ تكون إدراكاتنا منظّمة موحّدة، فالمطلوب أن نبحث بأسرع ما يمكن -إذ العقل يقتضي ذلك- عمّا إذا كان يوجد كائن (وفي نفس الوقت من عساه يكون) يكون علّة لجميع الأشياء، بحيث تكون ماهيته الموضوعية علّة لجميع أفكارنا أيضا، وإذاك فإنّ فكرنا، كما سبق أن قلت، سيحاكي الطبيعة محاكاة تامّة، إذ أنّه سيملك موضوعيا ماهيتها ونظامها وروحيتها. ومن هذا المنطلق نرى أنّه يتحقّق علينا بادئ ذي بدء أن نستنبط أفكارنا دائما من أشياء طبيعية، أعني من أشياء واقعية، وأنّ تقدّم، قدر الإمكان، وفقا لسلسلة الأسباب، من كائن واقعي إلى كائن واقعي آخر، وذلك دونما لجوء إلى الأشياء المجردة والكلّية، فلا نستنبط منها شيئا واقعيّا، ولا نستنبطها هي الأخرى من شيء واقعي، لأنّنا نعطلّ في كلتا الحالتين تطوّر العقل الحقيقي. إلّا أنّه تجدر الإشارة إلى أنّي لا أعني هنا بسلسلة الأسباب والأشياء الواقعية تنالي الأشياء الجزئية الخاضعة للتغيّر، وإنّما أعني فقط سلسلة الأشياء الثابتة الأزلية. فعلا، لا يسمح عجز الإنسان بإدراك سلسلة الأشياء الجزئية الخاضعة للتغيّر، نظرا إلى تعدّدها الذي يفوق كلّ عدد، ونظرا إلى الظروف اللامحدودة المحيطة بكلّ شيء من هذه الأشياء، وهي ظروف قد يكون كلّ

واحد منها سببا في وجود الشيء أو عدمه؛ ذلك أنه لا توجد أية صلة بين وجود هذه الأشياء وماهيتها، أي أن هذا الوجود، كما سبق أن قلنا، ليس حقيقة أزلية. وفي الواقع، ليس من الضروري أن ندرك تسلسل الأشياء الجزئية الخاضعة للتغير، لأن ماهيتها لا تُستخلص من تسلسلها أو من نظام وجودها الذي لا يكشف إلا عن تسميات خارجية وعن مجرد علاقات أو، في الأكثر، عن مجرد ظروف، وهي جميعا أمور جد بعيدة عن ماهية الأشياء الجوهرية. بل، على العكس من ذلك، يجب أن نبحث عن هذه الماهية من جهة الأشياء الثابتة والأزلية، وأيضاً من جهة القوانين المرسومة في هذه الأشياء كما لو كانت مرسومة في مدوّنتها والتي تحدّد حدوث الأشياء الجزئية وتناسقها. وفي الحقيقة، إن هذه الأشياء الجزئية المتغيرة تخضع في صميمها وجوهرها للأشياء الثابتة حتّى أنها لا يمكنها بدونها أن توجد ولا أن تُتصور. وهكذا فعلى الرغم من أن هذه الأشياء الثابتة والأزلية أشياء جزئية، فهي ستكون عندنا، نظرا إلى حضورها في كلّ مكان وإلى قدرتها المتوسّعة، عبارة عن كليّات أو أجناس بالنسبة إلى حدود الأشياء الجزئية، وعبارة عن علل قريبة للأشياء جميعا.

(58) لكن، لما كان ذلك كذلك، فإن معرفة تلك الأشياء الجزئية تبدو أمرا عسيرا، لأن إدراكها جميعا في نفس الوقت أمر يتجاوز بكثير قدرات العقل البشري. يبد أن نظام إدراك بعض الأشياء قبل أشياء أخرى لا يُستخلص من تسلسل كينوناتها، ولا من الأشياء الأزلية؛ إذ تكون الأشياء، في هذه الحالة الأخيرة، متزامنة بطبيعتها. وبالتالي فإنه يتحتم علينا أن نبحث عن وسائل أخرى غير التي نستعملها في إدراك الأشياء الأزلية وقوانينها؛ إلا أنه لا مجال لهذا البحث هنا، ولا فائدة ترجى منه ما لم نحصل على معرفة كافية بالأشياء الأزلية وقوانينها الثابتة وبطبيعة حواسنا.

(59) سيحين الأوان، قبل الشروع في معرفة الأشياء الجزئية، للنظر في تلك الوسائل المتعلقة جميعا بحسن استخدام حواسنا وتحقيق تجارب - تخضع لقواعد معيّنة ونظام ثابت - كافية لتحديد الشيء المبحوث، فنستنتج من ذلك قوانين الأشياء الأزلية التي وُجد الشيء على مقتضاها، ونحصل لدينا معرفة بطبيعته الصميمية، مثلما سألين

ذلك في أوانه. وحتى أعود هنا إلى موضوعي، سأدأب فقط على دراسة ما ييدر لي ضروريا لمعرفة الأشياء الأزلية وتعريفها تعريفا ملائما للشروط المذكورة أعلاه.

(60) يتطلب منا ذلك أن نتذكر ما قلناه سابقا، وهو أنه في صورة ما إذا تعلقست همّة العقل بفكرة من الأفكار من أجل فحصها فحصا دقيقا واستنباط ما يصح استنباطه منها بنظام محكم، فإنّ العقل، متى كانت الفكرة باطلة، سيكتشف بطلانها، وعلى العكس من ذلك، متى كانت صادقة، سيكون ذا حظّ في استنباط حقائق منها باستمرار؛ فهذا يتطلبه موضوع بحثنا، كما قلت، لأنه لا يوجد أساس آخر تستند إليه أفكارنا غير هذا الأساس. وعلى ذلك فإذا أردنا البحث في الشيء الذي يتقدّم على الأشياء جميعا، فلا بدّ لنا من مبدإ يوجّه أفكارنا تجاهه. ولما كان المنهج هو المعرفة التأملية ذاتها، فهذا المبدأ الموجه لأفكارنا إنما هو معرفة ما يؤلّف صورة الحقيقة، ومعرفة العقل وخواصّه وقدراته. فإذا فزنا بهذه المعرفة، نكون قد فزنا بالمبدأ الذي سيكون منطلقا لاستنباط أفكارنا، ونكون قد اهتدينا إلى السبيل الذي سيسمح للعقل، في حدود ما له من قدرة على ذلك، بالوصول إلى معرفة الأشياء الأزلية.

(61) لكن إذا كان من طبيعة الفكر أن يكون أفكارا صحيحة، مثلما بينا في الجزء الأول، فإنّه ينبغي أن ننظر الآن فيما نعينه بقوة العقل وقدراته. ولما كان الجزء الرئيسي من منهجنا يتمثّل في معرفة قوى العقل وطبيعته معرفة تامة، فإنّه يلزمنا حتما (عمقتضى ما قيل في هذا الجزء الثاني من المنهج) أن نستببط هذه المعرفة من تعريف الفكر والعقل بالذات. إلّا أنّه ليس لدينا بعدُ آية قاعدة تسمح بوضع تعريفات؛ ولما كنّا لا نستطيع وضع قواعد في هذا الشأن دون أن يكون لدينا تعريف للعقل وقدراته، فإنّه يترتّب على ذلك إمّا أنّ تعريف العقل تعريف واضح بذاته ضرورة، وإمّا أنّنا لا ندرك شيئا بوضوح. والحال أنّ هذا التعريف ليس واضحا تماما بذاته. لكن لما كان إدراك خواصّ العقل إدراكا واضحا متميّا إنما يتوقّف على معرفة طبيعتها، فإنّ تعريف العقل سيّضح بذاته إذا ما ركّزنا انتباهنا على خواصّه التي ندركها إدراكا واضحا متميّا. سنقوم إذن بعملية إحصاء لخواصّ العقل وسنفحصها فحصا دقيقا قبل أن نشرع في بحث ما لدينا من أدوات فطرية.

(62) فخواصّ العقل التي لاحظتها وأدركتها إدراكا واضحا هي الآتية:

(63) I- إنه ينطوي على اليقين، أي أنه يعلم أنّ الأشياء توجد صوريا على غرار وجودها فيه موضوعيا.

(64) II- إنه يدرك بعض الأشياء، أي أنه يكون بعض الأفكار، بعضها إطلاقا، وبعضها من بعض. فهو مثلا يكون فكرة الكمّ بصورة مطلقة وبغض النظر عن الأفكار الأخرى؛ أمّا أفكار الحركة فهو لا يكونها إلا بالإضافة إلى فكرة الكمّ.

(65) III- تعبّر الأفكار التي يكونها بصورة مطلقة عن اللانهاية؛ أمّا الأفكار المحددة، فهو يكونها انطلاقا من أفكار أخرى. وهكذا فإذا أدرك فكرة الكمّ من خلال علتها، فإنه سيحدّد آنذاك كمّا ما، كأن يدرك مثلا نشوء جسم عن حركة بعض السطوح، ونشوء سطح عن حركة بعض الخطوط، ونشوء خطّ عن حركة بعض النقط. فجميع هذه الإدراكات لا تفيد في استجلاء فكرة الكمّ، وإنما تفيد فقط في تعيين كمّ ما. ونحن على بينة من ذلك، باعتبار أنّنا تصوّر هذه الأشياء كما لو كانت تنشأ عن الحركة، والحال أنّنا لا ندرك الحركة قبل إدراك الكمّ، كما أنّنا نستطيع أن نواصل بلا نهاية الحركة المولدة للخطّ، وهو ما يتعذّر علينا القيام به لو لم تكن غلك فكرة الكمّ اللانهاية.

(66) IV- إنه يكون الأفكار الإيجابية قبل السلبية.

(67) V- إنه لا يدرك الأشياء في الديمومة بقدر ما يدركها من منظور الأزل ومن منظور العدد اللانهائي؛ أو بالأحرى إنه لا يعبأ، إذا أدرك الأشياء، لا بالعدد ولا بالديمومة؛ أمّا إذا تخيلها، فإن إدراكه لها يكون في شكل عدد معيّن وديمومة معيّنة وكمّ معيّن.

(68) VI - تبدو الأفكار التي نكوّنهن في شكل واضح متميّز مرتّبة عن ضرورة طبيعتنا وحدها، بحيث تبدو تابعة تماما لقدرتنا الشخصية لا غير؛ أمّا الأفكار المختلطة، فهي تكون على العكس من ذلك؛ إذ أنّها تتكوّن في الغالب رغما عنّا.

(69) VII - يستطيع الفكر أن يعيّن بشتّى الطرق أفكار الأشياء التي ينشئها العقل انطلاقا من أفكار أخرى؛ فلكي يعيّن مثلا سطحا إهليلجيا، فهو يتخيّل مسمارا دقيقا مشدودا إلى حبل ويدور حول محورين اثنين، أو يتصوّر عددا لا محدودا من النقط ذات نسبة قارّة مع خطّ مستقيم، أو يتصوّر أيضا مخروطا يخرّقه سطح مائل، بحيث تكون زاوية الانحناء أكبر من الزاوية التي في قمة المخروط، أو يتصوّر ذلك بطرق أخرى لا تحصى.

(70) VIII - بقدر كمال الموضوع الذي تعبّر عنه الأفكار، يكون كمال هذه الأفكار. فإعجابنا بالفنان الذي تصوّر كنيسة صغيرة لا يضاهي إعجابنا بالفنان الذي تصوّر معبداً فخماً.

(71) لن أنظر هنا في ضروب التفكير الأخرى، كالحبّ والفرح وما إليهما، لأنّها لا تفيد في تقدّم مشروعنا الحالي، ولا يمكن تصوّرها إلّا بعد أن يتمّ إدراك العقل. فعلا، لو زال الإدراك، زالت ضروب التفكير تلك.

(72) لا تنطوي الأفكار الباطلة والوهمية على شيء إيجابي (كما أسهبنا في إثبات ذلك) تقال بموجبه باطلة ووهمية؛ ونحن لا نعتبرها كذلك إلّا نظرا إلى ما تتّصف به معرفتنا من نقص. وبالتالي فإنّه لا يمكن للأفكار الباطلة والوهمية، من حيث هي كذلك، أن تلقّنا شيئا عن ماهية التفكير؛ فمعرفة ذلك تُطلب من الخواصّ الإيجابية التي أحصينا أعلاه؛ أي أنّه ينبغي أن نضع الآن شيئا مشتركا تنتج عنه هذه الخواصّ بالضرورة، فإذا وُجد، وجدت حتما، وإذا زال، زالت جميعا.

(البقية مفقودة)

الفهرست

7 تقديم السلسلة
9 مقدمة
25 رسالة في إصلاح العقل

صدر في هذه السلسلة

إلى ينابيع الفلسفة

قصيد بارمنيدس الفلسفي

نقله من الإغريقية القديمة إلى العربية يوسف الصديق
مع دراسة في أبعاد الفكر البارمنيدي جان بوفريه

سبينوزا

علم الأخلاق
ترجمة : جلال الدين سعيد

سبينوزا

رسالة في إصلاح العقل
ترجمة : جلال الدين سعيد



يصدر قريبا

أفلاطون

عائرة السفسطائي

جان بوتيرو

الكتاب المقدس والمورخ: مولد الإله

جاك ديريدا

صيدلية أفلاطون

كانط

في التاريخ والتنوير

طبع بالمطبعة الأساسية المنطقة الصناعية - بن عروس تونس

الهاتف : 380.201 Tel.:

L'année même où il entame la rédaction de l'*Ethique* (1661) Spinoza décide de laisser inachevé pour toujours le *Tractatus de intellectus emendatione*, et de s'attacher, près de quinze ans durant, à la sculpture de son oeuvre majeure.

Ce renoncement n'était pas une abjuration de cet écrit magnifique. Il prépare celui qui s'approche de l'écoute du philosophe à se laisser prendre dans la grandiose symphonie. Dans le coup d'arrêt qui en a suspendu la réalisation, il faudra percevoir le silence succédant au puissant prélude qui, après avoir éprouvé les accords, se dresse comme le portail sonore, au devant de l'harmonie générale.

Comme l'*Ethique* amenée du français à l'arabe dans cette même collection par le même traducteur - un vrai *spinozophile*! - le *Traité de la réforme de l'entendement* ne manquera pas, malgré ce double exil linguistique, de donner de nouvelles chances de décollage à la pensée philosophique en notre langue, et de nous délester de bien de pesanteurs.

Y. Seddik

كانت صناعته لمعايشه صقل عدسات المناظر، فكانت المهنة محنة له أولعها اجتنبته على هوى به وولاه بفكره الصقيل الدرّي...

لكأنّي وأنا أكرّر قراءة رسالته هذه في إصلاح العقل، معربة من اللغة الفرنسية على قدر من الوفاء، لكأنّي على حدس من أن سبينوزا لم يُعرض عن إتمام هذا العمل قهقري أو ندماً على تسرع - فما أبعد الرجل عن الزلل في الكتابة الفلسفية! - وإنما، ولا ريب، عن علم فيه، يقين، بأن ما تركه سبقي الشاهد على جهذ الصاقل الحاسم حين يقبض بإصبعيه، في قوة وإصرار، على عدسة النظر فيشفيها من غبرة الوهم والزيف ويحيلها إلى صفاء، نور على نور، هو ما يسميه فيلسوفنا سعادة أبدية.

سيتمّ له ذلك في كتابه الأتم "الأثينا"، أو العمدة في خير الأعمال، إن رُمنا دقة في التقريب، كتاب عيّنت رسالتنا هذه غنّته نشرف منها على نور إلام قديم الومض باقية حال في طبيعة هي هو، وفي نفس بشرية ألهمها الحق فجورها ثم بالحق زكّاها.

جلال الدين سعيد

يدرس الفلسفة بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس. صدر له:

- الأخلاق وعلم الأخلاق عند سبينوزا (1991)

- أبيقور: الرسائل والحكم (1991)

- فلسفة الجسد (1991)

- معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية (1994)

- فلسفة سبينوزا (1995)